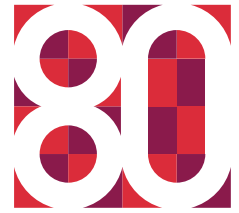


نبحر معاً في عالم الأعمال

التقرير السنوي
2019



عاماً
YEARS

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
والنائب الأول لرئيس الوزراء

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	06
رسالة الرئيس التنفيذي	08
الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية	10
أعضاء المكتب التنفيذي	12
أعضاء مجلس الإدارة	14
تقرير مجلس الإدارة	16
إدارة خدمة العملاء	34
اللجان الدائمة بالغرفة	36
التقرير المالي	46

غرفة تجارة وصناعة البحرين 80 عاماً من التميز في تمثيل مجتمع الأعمال

حضرات السادة الأفاضل أعضاء الجمعية العمومية المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بالصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني وأخواتي أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام 2019، وهو التقرير الثاني في إطار الدورة الحالية لمجلس إدارتكم، والذي يغطي ما حققته الغرفة من أعمال وإنجازات على مدى هذا العام، كما أنتهز هذه الفرصة للتأكيد والثناء على المبادرات التي حظيت بها الغرفة والدعم المتواصل لأعمالها والمساندة الخيرة لتطلعات القطاع الخاص من قبل قيادة هذا الوطن الغالي وعلى رأسها سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، حفظهما الله ورعاهما. والشكر موصول لكافة الجهات والهيئات والوزارات الحكومية لتعاونهم معنا لتحقيق شراكة التكامل بين القطاعين العام والخاص، ولكل أعضاء الغرفة والجمعية العمومية جزيل الشكر والتقدير على تفاعلهم الإيجابي مع أنشطة وأعمال الغرفة.

شهد العام 2019 أحداثاً مميزة ومؤثرة في مسيرة غرفة تجارة وصناعة البحرين لدعم قطاع الأعمال، فقد احتفلنا بمرور 80 عاماً على تأسيس الغرفة، وهو ما يمدنا بالحماس والنشاط للاستمرار في تحقيق أهدافنا المرسومة بتحويل «بيت التجار» إلى منصة للشارع التجاري، خدمة للاقتصاد ودعمًا للتوجهات العليا للدولة بجعل البحرين محطة مهمة لخدمات المال والأعمال في المنطقة.

ونحن في منتصف عمر هذه الدورة، ترجمنا عملنا إلى واقع فعلي بالنظر إلى مصلحة السوق المحلي، والسعي نحو إزاحة الضغوطات التي ترهق التاجر البحريني، عبر القيام بعدد من الدراسات والبحوث المسحية التي تصبب نتيجتها في خدمة قطاعات السوق المختلفة، والتعاون الإيجابي مع الجهات الحكومية.

وقد حرصت الغرفة على أن تضع يدها على مكامن الهموم التجارية عبر إجراء دراسات مستفيضة تتعلق بالتحديات التي تواجه صغار التجار، الأمر الذي نتج عنه رصد 21 مليون دينار لدعم هذه الفئة بعد يوم فقط من تقديم الدراسة وموافقة مجلس الوزراء على 8 قرارات تدعم صغار التجار وتحقق توصيات الدراسة. بالإضافة إلى ذلك وضعت الغرفة على رأس أولوياتها إجراء دراسة مستفيضة ومفصلة حول تحديات سوق العمل ودراسة آثار التملك الأجنبي للأنشطة التجارية بنسب مختلفة.

كما لا يخفى عليكم ما يشهده اليوم للاقتصاد العالمي من تحولات هائلة لها أثر كبير على مستقبل التاريخ البشري، وهي الولوج إلى اقتصاد «الثورة الصناعية الرابعة» أو ما يطلق عليه «الاقتصاد الرقمي»، والذي رسم لنا قائد مسيرة البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، فيه طريقاً نسلكه لتطوير البلاد وتعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية، وما كانت استضافة «الغرفة» للمؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب إلا إحدى المبادرات نحو المضي قدماً في هذا العالم الجديد، ومن هذا المنطلق، تدعو غرفة تجارة وصناعة البحرين مجتمع الأعمال إلى التركيز على ما ينسجم مع متطلبات هذه المرحلة الاستثنائية المقبلة، وجلب التقنيات الحديثة والمتطورة للرقى بالقطاعين العام والخاص، لتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية وتوفير الوقت والجهد، والارتقاء بالقطاع الخاص البحريني ليكون المتصدر خليجياً وإقليمياً.

وفي الختام، نتقدم إليكم مرة أخرى بجزيل الشكر والتقدير آمين مواصلة تحقيق المزيد من الإنجازات والتطلعات والوصول بها إلى مستوى الطموحات، من أجل أن تكون الغرفة هي الصوت الفاعل لمجتمع المال والأعمال والشريك المؤثر في صنع القرارات الاقتصادية، والمحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، والمساهمة في خدمة وتنشيط الاقتصاد الوطني بشكل عام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

21 مليون
دينار
لدعم فئة
صغار التجار

8 قرارات
لدعم فئة صغار التجار
وتحقيق توصيات الدراسة



كلمة الرئيس

عملنا بجد لتحقيق رسالتنا
في دعم وحماية مصالح
الأسرة التجارية والصناعية

سمير عبدالله ناس
رئيس مجلس الإدارة

تعزيز كفاءة الخدمة المقدمة للقطاع الخاص

يسرني أن أقدم بالغ شكري وتقديري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة الموقرين على ما يبذرونه من اهتمام ومتابعة وتعاون مع الجهاز التنفيذي والإداري بالغرفة وهو تعاون مكن الغرفة من تحقيق الكثير من الإنجازات خلال عام 2019.

لقد فرضت المستجدات الاقتصادية محلياً وعالمياً علينا ضرورة تكثيف جهودنا في تنويع الخدمات المقدمة للأعضاء مع العمل الدؤوب على تعزيز التواصل معهم على النحو الذي يليق بعراقة وعمر هذه المؤسسة التجارية، حيث حرصنا على تنفيذ خطة عمل الجهاز الإداري التي ارتكزت على تحقيق أهداف واستراتيجية مجلس الإدارة من خلال تطوير النظم الإدارية والفنية وتنمية الموارد المالية مع إبراز دور الغرفة وأشطتها إعلامياً والعمل على تنمية العلاقات الدولية مع تعزيز كفاءة الخدمة المقدمة للسادة الأعضاء.

ومن هذا المنطلق وإيماناً بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وبضرورة التواصل المستمر مع الأعضاء عملنا على القيام بزيارات ميدانية من منظمة إلى التجار لرصد همومهم والتحديات التي تواجههم مع إيماننا التام بضرورة العمل على استمرارية هذه الزيارات بشكل دائم، وعلاوة على ذلك تم تنظيم عدد 10 مجالس خاصة بالقطاعات الخاصة باللجان والتي هدفت لتقريب وجهات النظر بين الجميع حول كافة المواضيع التي تهم الشارع التجاري. ومن جانب آخر قامت الغرفة بالأخذ بكافة الملاحظات والشكاوى التي وردت إليها من أعضاءها الكرام حيث نجحت في التوصل إلى حلول مناسبة لـ 65% من إجمالي الشكاوى الواردة، وعلى الصعيد التنظيمي، فقد اتممنا مرحلة تعيين 20 ضابط اتصال بين الغرفة والوزارات والهيئات الحكومية بهدف تسهيل عملية التواصل ومتابعة استفسارات الأعضاء كما وتابعت الإدارة التنفيذية تنظيم الورش التعريفية بالأنظمة والقوانين الجديدة والمستحدثة مع تدشين النشرة الاقتصادية الشهرية التي قدمت لأعضاء الغرفة معلومات تتعلق بالوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي بالإضافة إلى تنظيم عدد من المنتديات الاقتصادية واللقاءات التشاورية التي هدفت إلى استشراف مستقبل الاقتصاد البحريني وإلى النظر في ضرورة استدامة التاجر البحريني.

كما أجد انه من دواعي الفخر والاعتزاز الإشارة إلى المكتسبات اللافته التي حققتها الغرفة على الصعيد الوطني من خلال مركز الدراسات والمبادرات الذي استطاع أن يكمل 4 دراسات هامة لعدد من المواضيع التي تمس القطاع الخاص وهمومه وذلك بعد إجراء دراسات مستفيضة للشارع التجاري المحلي والتي على أثرها قامت الغرفة برفع توصياتها للجانب الحكومي، ولا يخفى على الجميع تفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تجلّى عبر إنجاز دراسة صفار التجار وتقديمها لمجلس الوزراء من جهة وسرعة الاستجابة التي حظيت بها توصيات هذه الدراسة من جهة أخرى عبر إصدار مجلس الوزراء لثمانية قرارات تدعم صفار التجار بعد يوم واحد فقط من تقديم الدراسة.

إن تنوع أساليب التواصل مع الأعضاء الكرام وتعددها، لم يثبينا عن عقد المؤتمر السنوي للجانب بمشاركة 500 عضواً، نظراً لما تمثله اللجان الدائمة من أهمية باعتبارها من أهم آليات تفعيل خطط وأهداف الغرفة في دورة مجلس الإدارة الحالية، وأداة تواصل فاعلة بين الغرفة وأعضائها، وعلى صعيد الحلول المبتكرة وتسهيلاً للتواصل الفعال بين الغرفة وأعضائها الكرام، فقد تم تدشين تطبيق الغرفة للهواتف الذكية علاوة على طرح برنامج الدردشة المباشرة للاستفسارات ونظام تحديد المواعيد الإلكترونية مع إدارات الغرفة المختلفة بالإضافة إلى بدء العمل على إنشاء نظام إدارة خدمة العملاء CRM ونظام تخطيط الموارد المؤسسية ERP وذلك بهدف الارتقاء بالأداء التقني ولمواكبة طفرة استخدام وسائل التطبيقات الذكية تماشياً مع أهداف الغرفة وخططها الاستراتيجية والتطويرية.

وفي الوقت الذي نعتز فيه بهذه الإنجازات خلال هذه الدورة الحالية، فإننا نسجل جزيل الشكر والامتنان لموظفينا المخلصين على عملهم المتواصل والدؤوب في تحقيق أهداف الغرفة، حيث عملنا على تطوير أدائهم عبر وضع الخطط والبرامج التدريبية المناسبة لهم وحرصنا على منحهم بيئة عمل جاذبة تساهم في رفع إنتاجيتهم وجودة الخدمات التي يتم تقديمها للأعضاء مع السعي الدائم إلى تقديم الأفضل بما يعود بالنفع على القطاع الخاص.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الدور الفاعل لأعضاء الجمعية العمومية في دعم الغرفة، ساعين إلى تعاون الأعضاء وتجاوبهم من خلال التواصل الفاعل الإيجابي مع هذه المؤسسة التي تشرف بتمثيلهم، وهذا التواصل الذي نستهدفه للوصول إلى الغايات المرجوة يتمثل في مدنا بالأفكار والمقترحات والتصورات التطويرية من قبل الأعضاء والشارع التجاري، وحتى النقد البناء نرحب به ونتقبله لأنه حتماً سيقوينا وبشدة من عزيمتنا، راجين أن يكون التقرير المعروض عليكم وافياً في ذكر أبرز جهود الغرفة ومنجزاتها في عام 2019.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

20
ضابط اتصال
بين الغرفة والوزارات
والهيئات الحكومية



كلمة الرئيس التنفيذي

تنويع الخدمات المقدمة للأعضاء مع العمل الدؤوب على تعزيز التواصل معهم على النحو الذي يليق بعراقة وعمر هذه المؤسسة التجارية

شاكر إبراهيم الشتر
الرئيس التنفيذي

الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراققتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصاد الوطني.

الرؤية

أن نكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال وشريك مؤثر في صنع القرار الاقتصادي.

الرسالة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر في حماية مصالحه.

بيان الرسالة

أعضائنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة الاستجابة تتسم بأداء عالي. منظمة تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح وحماية مصالحهم.

القيمة المقدمة

منظمة يقودها طاقم من الموظفين الموهوبين الملتزمين اللذين يسعون إلى تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في الحاضر والمستقبل.

الشعار

شريكك في عالم الأعمال.

القيم الأساسية

الجرأة

ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات للتعامل مع التحديات، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا

الالتزام

نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضائها.

الابتكار

اليوم هو المحرك الرئيسي للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبني والعمل على التغيير في الغرفة.

الشفافية

من ضمن القيم الأساسية لكل منا؛ البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الولاء

ضروري لكل منا لنتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً حالياً ومستقبلاً.

الشمولية

نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظر عن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

أعضاء المكتب التنفيذي



السيد
وليد إبراهيم كانو
نائب الأمين المالي



السيد
عارف أحمد هجرس
الأمين المالي



السيد
سمير عبدالله ناس
رئيس مجلس الإدارة



السيد
محمد فاروق المؤيد
عضو المكتب التنفيذي



السيد
باسم محمد الساعي
عضو المكتب التنفيذي



السيد
محمد عبدالجبار الكوهجي
النائب الثاني لرئيس الغرفة



السيد
خالد محمد نجيب
النائب الأول لرئيس الغرفة

أعضاء مجلس الإدارة



السيدة
سونيا محمد جناحي
عضو مجلس الإدارة



السيد
أحمد عبدالله بن هندي
عضو مجلس الإدارة



السيد
عبدالحكيم ابراهيم الشمري
عضو مجلس الإدارة



الشيخة
هند بنت سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



السيد
خالد راشد الزياني
عضو مجلس الإدارة



السيد
عبدالحسين خليل ديواني
عضو مجلس الإدارة



السيد
أحمد صباح السلوم
عضو مجلس الإدارة



السيدة
بتول محمد داداباي
عضو مجلس الإدارة



البروفيسور
وهيب أحمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة



السيد
رامز محمد العوازي
عضو مجلس الإدارة



السيد
جميل يوسف الغناه
عضو مجلس الإدارة

التواصل مع القيادة



أن مجلس الإدارة يعترف ويقدر الدعم اللامحدود الذي تقدمه القيادة الحكيمة للغرفة وحرصها الدائم على تعزيز الدور الريادي للغرفة، ويثمن توجيهاتها الكريمة بتفعيل مشاركة الغرفة كممثل عن القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي.

عبرت تلك اللقاءات عن مدى ما تحظى به الغرفة من اهتمام ودعم من القيادة الكريمة وحرصها على تعزيز مسيرتها لخدمة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، وقد استثمر مجلس الإدارة عقد تلك اللقاءات لعرض المرئيات والتصورات الكفيلة بتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي.

فقد تشرف مجلس الإدارة بقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، كما حظي بشرف لقاء سمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وقد

تقرير مجلس الإدارة:

بذل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2019 جهوداً كبيرة، وتبنى فعاليات ومشاريع عديدة، استهدفت تدعيم مسيرة قطاعنا التجاري والاقتصادية، وتمكين هذه القطاعات من مواجهة المستجدات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي التي أفرزتها الظروف المحلية والدولية، فقد ركزت الغرفة في هذا الإطار على:

- ▲ تسليط الضوء على القضايا والموضوعات التي تتصل بواقع ومستقبل هذه القطاعات وتذليل المعوقات التي تواجهها.
- ▲ سعت إلى تهيئة الأرضية المناسبة التي من شأنها تطوير الدور المستقبلي للغرفة، وذلك من خلال محاور وخطة العمل التي وضعها المجلس في هذه الدورة، والتي تمثلت في تدعيم الثقة وزيادة التفاعل والتواصل بين الغرفة وأعضائها، تطوير علاقات التنسيق والتعاون بين الغرفة والحكومة.
- ▲ توعية القطاعات التجارية والاقتصادية بطبيعة وأبعاد المستجدات الاقتصادية، وتأثيراتها على هذه القطاعات، وبلورة متطلبات النهوض وتعزيز أوضاع هذه القطاعات.
- ▲ تطوير أداء لجان الغرفة باعتبارها من أهم آليات تفعيل خطط وتوجهات مجلس الإدارة من جهة، وحلقة تواصل بين الغرفة والقطاعات التجارية والاقتصادية، والاهتمام بدراسة القضايا والموضوعات التي تهم القطاع التجاري والنشاط الاقتصادي.

وفي إطار هذه الجهود والتوجهات من قبل مجلس الإدارة، يمكن رصد بعض الموضوعات التي كانت موضع اهتمام المجلس طيلة السنة الماضية، وذلك وفق المهام والمحاور والمسؤوليات التالية:

اجتماعات مجلس الإدارة



إقرار استراتيجية تطويرية

بهدف تحقيق نقلة نوعية كبيرة في أدائها وعملها بما يتوافق مع تطلعات أعضاء الغرفة والقطاع الخاص في مملكة البحرين اقر مجلس الإدارة استراتيجية عمل للغرفة تماشياً مع متطلبات القطاع الخاص، وتضمنت الكثير من التصورات والبرامج والخطط التطويرية سواء ما يتعلق بتقديم خدمات نوعية ذات جودة عالية للأعضاء، أو ما يتعلق بتطوير الجهازين الإداري والتنفيذي فيها، وتضمنت سقف زمني ومؤشرات قياس الأداء لتطبيقها بالشكل الذي يحقق تطوراً في أداء الغرفة وفي الخدمات المقدمة لأعضائها وتوسيع دائرة هذه الخدمات والتي تنصدها إنشاء وحدات خدمية.

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة في الفترة من بداية يناير لغاية نهاية ديسمبر 2019 وهي الفترة الزمنية التي يسلم هذا التقرير الضوء عليها (7) اجتماعات، بينما بلغت عدد اجتماعات المكتب التنفيذي (12) اجتماعاً. وقد تدارس مجلس الإدارة في اجتماعاته أوضاع ومشاكل القطاعات التجارية والصناعية، وحرص على متابعة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل وتوفير متطلبات النهوض بتلك القطاعات من خلال طرحها وبحثها مع الوزراء والمسؤولين ذوي العلاقة، كما ناقش مجلس الإدارة سبل تطوير تنمية أعمال الغرفة بما يتناسب مع تطلعات أعضائها لأداء دورها حسب ما نص عليه قانون الغرفة ولائحته التنفيذية.

12 اجتماعاً
للمكتب التنفيذي

المؤتمر السنوي الأول للجان الدائمة



من منطلق دعم الاقتصاد البحريني وتعزيز دور اللجان الدائمة، نظمت الغرفة مؤتمرها السنوي الأول للجانها الدائمة بعنوان «كن من صانعي التغيير» بمشاركة 500 عضواً، والذي عقد بفندق الخليج خلال الفترة من 21 - 22 أبريل 2019 ليؤكد على أهمية دفع عجلة التنمية في مملكة البحرين وإيجاد الحلول الناجعة في صياغة شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وجاء انعقاد المؤتمر تنفيذاً لأحد أهم محاور عمل الغرفة في الدورة الحالية والهادفة إلى تشخيص أهم المعوقات والمعالجات للتحديات الاقتصادية التي يواجهها القطاع الخاص البحريني، وقد ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات ذات العلاقة بتنمية قطاعات الأعمال التي تمثلها لجان الغرفة، والصعوبات التي تواجهها وطرح الحلول المناسبة لمعالجتها، وقد خرج المؤتمر بجملة من التوصيات والتصورات بلغت 95 توصية، نجحت الغرفة في تنفيذ العديد منها.

500
عضو مشارك
بالمؤتمر

تطوير اللجان الدائمة



▲ اهتمام مجلس الإدارة
بتفعيل دور لجان الغرفة

في إطار قناعة مجلس الإدارة أن لجان الغرفة هي من أهم آليات العمل والتواصل بين الغرفة وأعضائها، فقد انصب اهتمام مجلس الإدارة ضمن الأولويات التي تصدرت خطة عمله في الفترة الماضية على تفعيل دور لجان الغرفة، وأقر في هذا السياق:

- ▲ إجراء تقييم دوري لعمل ونشاط هذه اللجان من خلال تقييم أداء رؤسائها وأعضائها عبر متابعة مستوى إنجاز اللجنة لخطة عملها.
- ▲ عقد اجتماعات دورية خاصة لرؤساء اللجان كان الهدف منها التعرف على سبل النهوض بهذه اللجان وتمكينها من تأدية المهام المنوطة بها على خير وجه وتذليل أية معوقات قد تواجهها.
- ▲ إجراء مراجعة لبدء اللجان، مع إعادة النظر في تشكيلها إذا استدعى الأمر ذلك.
- ▲ استحداث آليات عمل جديدة لأول مرة مثل مراقبة مستوى أداء كل لجنة والتوصيات الصادرة من كل اجتماع والتزام كل لجنة بتنفيذ خطتها وفقاً للمهام والإطار الزمني الوارد في كل خطة عملها حيث يتم إحاطة المكتب التنفيذي ومجلس الإدارة حول ذلك دورياً.

دراسات دعمت مواقف الغرفة

من أجل تدعيم مواقف الغرفة، والمساهمة في توفير أكبر قدر من المعلومات الموثوقة تمكن من اتخاذ القرار الرشيد، والموقف الواضح، أولى مجلس الإدارة خلال عام 2019 أهمية خاصة للدراسات والبحوث الاقتصادية، لدعم جهودها في تعديل وتطوير القوانين والأنظمة المعمول بها بالمملكة، ووضع صورة واضحة للمستقبل الاقتصادي وللاقتراح المعالجات المثلى للارتقاء بقطاعات العمل والإنتاج بالمملكة.

وقد مكنت هذه الدراسات الغرفة من اتخاذ مواقف قوية تجاه الكثير من الأوضاع والظروف التي مرت بها قطاعاتنا التجارية والاقتصادية، كما بلورت من خلالها متطلبات النهوض بهذه القطاعات وظهر ذلك جلياً عبر الانتهاء من إعداد 3 دراسات رئيسية وحيوية خدمت واستخدم القطاع التجاري بشكل مباشر.

8
قرارات
تدعم
صغار
التجار

دراسة دعم صغار التجار

قام مركز الدراسات والمبادرات منذ مطلع العام 2019 بإعداد دراسة صغار التجار، وذلك على أثر التوجيه الكريم من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر لدراسة تمكين ودعم صغار التجار البحرينيين والتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للوقوف على متطلباتهم وتلبيتها وتذليل المعوقات، وقد خلصت الدراسة برفع 8 توصيات إلى مجلس الوزراء، والذي استجاب مشكوراً لتوصيات الدراسة بإصداره قرار رصد 21 مليون دينار لدعم صغار التجار بعد يوم فقط من تقديم الدراسة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، كما تم تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ علي بن خليفة آل خليفة بدراسة تطبيق التوصيات التي رفعتها الغرفة والوزارة. بالإضافة إلى موافقته على 8 قرارات تدعم صغار التجار وتحقق توصيات الدراسة المشتركة المرفوعة من غرفة تجارة وصناعة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، من جانب آخر.

100
مليون دينار
دعم
لشركات
القطاع الخاص

دراسة هيئة تنظيم سوق العمل

اهتمت الغرفة كذلك خلال العام 2019 بإعداد دراسة شاملة حول التحديات التي تواجه سوق العمل، وقد استطاع فريق العمل إنجاز الدراسة التي حظيت باستجابة عالية واهتمام لاف من قبل الشارع التجاري، بالإضافة إلى ذلك، استمر مركز الدراسات والمبادرات برصد البيئة المحيطة والقرارات المؤثرة على القطاع الخاص.

دراسة تملك الأجانب

بادرت الغرفة بإعداد دراسة حول آثار السماح للأجانب بمزاولة الأنشطة التجارية بنسب متفاوتة، وقد تضمنت هذه الدراسة المستفيضة والتي تمت مناقشتها وإبداء الرأي فيها من قبل أعضاء الغرفة وعدد من الجهات الحكومية عدداً من التوصيات التي تم رفعها للجانب الحكومي لتطبيقها بما يتناسب ورؤية البحرين الاقتصادية 2030.

صندوق السيولة

تنفيذاً لتكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء خلال الملتقى الحكومي 2019 لوزارة المالية والاقتصاد الوطني بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة البحرين والمصارف الوطنية بإنشاء صندوق للسيولة بقيمة 100 مليون دينار بحريني بهدف دعم شركات القطاع الخاص للتغلب على التحديات التي تواجهها، شارك مركز الدراسات والمبادرات في مداولة إطلاق الصندوق، واهتم بالوقوف على تفاصيل إطلاق الصندوق من كافة إجراءات وآليات العمل ومعايير الاستحقاق والإطار التنظيمي المتعلق بإنشاء الصندوق، بهدف ضمان استفادة القطاع الخاص، خصوصاً إن إطلاق الصندوق جاء في وقت يحتاج فيه القطاع الخاص للدعم، وضح السيولة في السوق وذلك من خلال الشراكة الاستراتيجية وإطلاق مبادرات تساعد الشركات على الاستمرار والنمو.

تطوير الخدمات الذكية

واصل مجلس الإدارة خلال عام 2019 مشروعه الطموح لتحويل الغرفة إلى مؤسسة ذكية تعتمد التقنية الحديثة في أعمالها، بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للشارع التجاري وللقطاع الخاص عن طريق زيادة الفاعلية التنظيمية، وذلك عبر تدشين حزمة من الخدمات الإلكترونية النوعية الجديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:



توفير تطبيق الهاتف الإلكتروني
Mobile Application



استحداث نظام إلكتروني
موحد للإدارات والأقسام
لمتابعة سير العمل والمشاريع.



تحديث الصفحة
الداخلية للموظفين.



استحداث الدليل التجاري
Commercial Directory



تحديث الموقع الإلكتروني
www.bcci.bh



تطوير خدمة Live Chat
للتواصل الفوري بين
الغرفة وأعضائها.



المضي قُدماً في مشروع
المنظومة الإلكترونية BBMS.



استحداث برنامج
Happy or Not لقياس
مدى رضا الأعضاء من
الخدمات المقدمة.

إبداء الرأي في القوانين والتشريعات:

في إطار دورها في إبداء الرأي بشأن جميع التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي، وفي توفير بيئة عمل قانونية تساعد على تطوير إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني، قامت الغرفة خلال عام 2019 بتقديم مرئياتها حول 39 مشروع قانون أو اقتراحات برغبة إلى السلطة التشريعية بمملكة البحرين، وقد حرص مجلس الإدارة أن تكون تلك المرئيات متوافقة كلياً مع مصلحة قطاع أصحاب الأعمال واقتصادنا الوطني، وليس مصلحة قطاع معين على حساب قطاعات أخرى من المجتمع، ومن أبرز هذه المشاريع:

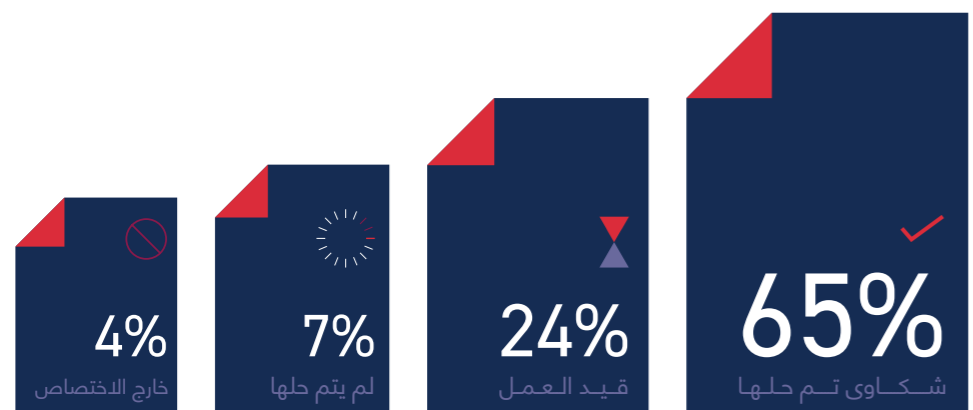
- المرسوم بقانون رقم (59) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012.
- المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية.
- المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول.
- مشروع قانون بشأن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية في الأنواع المُهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات الفطرية.
- مشروع القانون المُوحّد لمكافحة التستر التجاري بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مشروع قانون بشأن الاحتراف الرياضي.
- مشروع قانون بشأن البيئة.

قدمت مرئياتها حول 39 مشروع قانون أو اقتراحات بقانون أو اقتراحات برغبة إلى السلطة التشريعية بمملكة البحرين

تعديل اللوائح الداخلية

يهدف توفير بيئة العمل والإنتاج المنظمة والمليية للمستجدات التي طرأت على دور الغرفة وتعظيم مسؤولياتها، وجه مجلس الإدارة بمراجعة اللوائح الداخلية بالغرفة، وتم إضافة بعض التعديلات اللازمة عليها بما يتوافق مع كل من المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بإصدار بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين، واللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة لها، والقانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي.

التصدي لمشاكل الأعضاء



161
شكاوى واستفسار
من أعضاء الغرفة

باشرت الوحدة المستحدثة "وحدة الشكاوي" أعمالها في بداية عام 2019 حيث تم وضع الأسس والمعايير التي ستعمل من خلالها الوحدة، وقد تم التواصل مع الوزراء ورؤساء الهيئات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع الخاص حيث تم:

- تحديد 20 ضابط اتصال، يتم التعامل معهم بصفة دائمة، وتتلقى الوحدة استجابة وتعاون كبير من تلك الجهات.
- تلقت الوحدة 161 شكوى واستفسار من أعضاء الغرفة.
- تمكنت من معالجة 65% من الشكاوى الواردة لها، بينما 24% ما زالت قيد العمل عليها، في حين إن 7% من الشكاوى لم يتم إيجاد الحلول لها، و4% تعتبر خارج اختصاصات الغرفة.

توعية و تثقيف القطاع الخاص

يهدف نشر الوعي، وتعريف مجتمع الأعمال بأخر المستجدات على الساحة الاقتصادية، وتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تهم القطاع التجاري، قامت الغرفة خلال عام 2019:

- تنظيم أربعة لقاءات تعريفية وتوعوية لأعضاء الغرفة حول القوانين والقرارات التي تمس القطاع الخاص.
- عقدت لقاءين تعريفيين لأعضاء الغرفة حول إجراءات تسوية المنازعات التجارية بالغرفة.
- نظمت الغرفة فعاليات متنوعة لتحفيز رواد الأعمال وزيادة الوعي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكل من يطمح لدخول عالم التجارة، بما يتوافق مع أهداف الغرفة الرامية إلى الارتقاء بالقطاعات التجارية المختلفة، وتوفير الدعم وصقل المواهب الشبابية وتزويدها بأفضل المهارات المطلوبة في سوق العمل على المستوى المحلي والعالمي.

التوقيع على مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون تعزز من حضور القطاع الخاص

شهد عام 2019 توقيع الغرفة لعدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع عدد من الجهات المحلية والخارجية ليصل عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الغرفة ونظرائها إلى إجمالي يصل أكثر من 80 اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية استهدفت تعزيز علاقة الغرفة بتلك الجهات، ومساعدة الغرفة على الارتقاء بخدماها عبر الشراكة الفاعلة والحيوية مع عدد من الجمعيات والمنظمات وشملت:

- مذكرة التفاهم بين الغرفة وغرفة تجارة وصناعة تركمنستان الموقعة في طشقند بتاريخ 16 مارس 2019.
- مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرفة تجارة وصناعة الكويت الموقعة في المنامة بتاريخ 24 أبريل 2019.
- مذكرة التفاهم بين الغرفة والمؤسسة الدولية لصاحبات الأعمال (IWEFC Foundation).
- مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق في التعليم الخاص مع مجلس الغرف السعودية الموقعة في مسقط بتاريخ 12 ديسمبر 2019.

80
اتفاقية ومذكرة
تفاهم دولية

تسويق الفرص الاستثمارية في البحرين



إيطاليا:

حضور اجتماع مجلس إدارة الغرفة العربية الإيطالية في مدينة ميلان (18 أكتوبر 2019)



سويسرا:

المشاركة في مؤتمر العمل الدولي في جنيف (10-21 يونيو 2019)



لبنان:

حضور المنتدى العربي الخاص لقمة بيروت في مدينة بيروت (16 - 17 يناير 2019)



ألمانيا:

المشاركة في منتدى الأعمال العربي الألماني النسخة 22 في مدينة برلين (25-27 يونيو 2019)



بريطانيا:

المشاركة في اجتماع مجلس إدارة الغرفة العربية البريطانية في مدينة لندن (2-4 ديسمبر 2019)



الهند:

المشاركة في مؤتمر السيدات لتحدي ريادة الأعمال IWEA 2019 في مدينة نيودلهي (11-13 نوفمبر 2019)



تايلاند:

المشاركة في الاجتماع التشاوري الإقليمي الثلاثي-بين آسيا والدول العربية في مدينة بانكوك (3-4 ديسمبر 2019)



مصر:

المشاركة في الدورة السادسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي في القاهرة (13-19 مارس 2019)



الكويت:

حضور منتدى الأعمال الثالث للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي (20 مارس 2019) اجتماع مجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (19 يونيو 2019)



روسيا:

مشاركة وفد الغرفة في الاجتماع المشترك الثاني عشر لمجلس الأعمال العربي الروسي، والمعرض العربي الرابع " آربيا إكسبو " في موسكو عقد اجتماع مجلس الأعمال البحريني الروسي المشترك. اجتماع اللجنة الحكومية البحرينية الروسية المشتركة. عقد لقاءات ثنائية بين أصحاب الأعمال من الجانبين. (8-10 أبريل 2019)



السعودية:

عقد اجتماع مجلس الأعمال البحريني السعودي في مقر غرفة الشرقية (14 يناير 2019) لقاء سمو أمير المنطقة الشرقية وسمو نائبه (14يناير 2019) لقاء مع مسؤولي المؤسسة العامة لجسر الملك فهد (14 يناير 2019) زيارة غرفة الإحساء (20 مارس 2019) حضور اجتماع الأمانة العامة الثاني لدول مجلس التعاون في مدينة الرياض (1 يوليو 2019) المشاركة في ملتقى ومعرض شباب وشابات أعمال الشرقية في مدينة الدمام (4-6 نوفمبر 2019)



الإمارات:

حضور الاجتماع السابع للمكتب التنفيذي للاتحاد الغرف الخليجية في مدينة أبوظبي (13 فبراير 2019) المشاركة في الاجتماع السنوي الرابع للمشاركين الدوليين في إكسبو 2020 (29-30 نوفمبر 2019)



تركمنستان:

عقد منتدى الأعمال البحريني التركمنستاني. توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرفة تجارة وصناعة تركمنستان على هامش الزيارة التاريخية لجلالة الملك. عقد عدد من اللقاءات الثنائية بين أصحاب الأعمال من الجانب البحريني والتركمنستاني. (مارس 2019)

- ▲ ترويج مناخ الاستثمار في مملكة البحرين وتسييق الفرص الاقتصادية والصناعية المتوفرة فيها في مختلف المحافل الدولية والعالمية وبالأخص في العواصم ذات الثقل الاقتصادي.
- ▲ البحث عن الفرص الاستثمارية المشتركة في عدد من القطاعات الحيوية المستهدفة.
- ▲ تسليط الضوء على المزايا التنافسية لمناخ وبيئة الاستثمار للاقتصاد البحريني.
- ▲ استقطاب الاستثمارات من أجل خلق المزيد من فرص العمل النوعية للبحرنيين.
- ▲ استثمار الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البحرين والدول التي شملتها تلك الزيارات.

كان للغرفة طيلة السنة التي يغطيها هذا التقرير جهود إيجابية في مجال الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية لمملكة البحرين في الخارج وصل عددها إجمالاً إلى 21 زيارة ومشاركة، فقد شاركت الغرفة في عدد من الزيارات الخارجية الناجحة التي قامت بها القيادة الرشيدة إلى بعض الدول الشقيقة والصديقة، فضلاً عن مشاركات في العديد من الاجتماعات والندوات واللقاءات والزيارات والمؤتمرات التي عقدت في تلك الدول، وقد عملت الغرفة من خلال تلك الزيارات على:

21 زيارة ومشاركة



المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب



تحت رعاية سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه استضافت مملكة البحرين أعمال الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والمنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار خلال الفترة 11-13 نوفمبر 2019، تحت شعار: " الثورة الصناعية الرابعة: بناء المستقبل - الريادة والابتكار في الاقتصاد الرقمي"، وقد حقق المؤتمر نجاحاً لافتاً من حيث التوصيات التي خرج بها، ومن حيث عدد ونوعية المشاركين "أكثر من 1500 مشارك" من مملكة البحرين ومن مختلف دول العالم.

التواصل مع السفراء والوفود والبعثات التجارية الأجنبية

في إطار تنمية العلاقات التجارية وفتح قنوات جديدة من التواصل والتعاون والشراكة التجارية بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة، استقبلت الغرفة خلال عام 2019 العديد من الوفود والبعثات التجارية، و13 سفيراً من مختلف دول العالم كما ونظمت لقاءات ثنائية بين أعضائها وأصحاب الأعمال وممثلي الشركات في المملكة مع أعضاء تلك البعثات التجارية مع إعداد 58 تقريراً اقتصادياً، كما نظمت خلال زيارات بعض هذه الوفود منتديات سلطت الضوء على العديد من الجوانب المتعلقة بآفاق التعاون والفرص التجارية والاستثمارية المتاحة لأصحاب الأعمال البحرينيين، كما التقت بسفراء وممثلي الكثير من الدول الشقيقة والصديقة وقد بحثت تلك اللقاءات سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وتذليل المعوقات التي تعترض النهوض بتلك العلاقات، وشهد عام 2019 زيادة نسبة الوفود التجارية الزائرة للغرفة بنسبة 83% مقارنة بالعام 2018 حيث بلغ عدد الوفود التجارية الزائرة لمملكة البحرين في العام الذي يغطيه التقرير 11 وفد تجاري.

83%
زيادة في نسبة الوفود التجارية الزائرة للغرفة

تعزيز التواصل مع الأعضاء

تكريساً لنهج التواصل الذي تبناه مجلس إدارة الغرفة منذ بداية الدورة "29" مع أعضاء الغرفة والمجتمع التجاري ومختلف الفعاليات، شهد عام 2019 العديد من المبادرات لتحقيق هذا الهدف:

- قامت الإدارة التنفيذية بعدد 16 زيارة ميدانية لعدد من أعضاء الغرفة من مختلف القطاعات والفئات كما تم تحديد جدول الزيارات للعام 2020 بمعدل زيارتان أسبوعياً.
- نظمت الغرفة مجلساً رمضانياً شارك فيه العديد من الأعضاء والشخصيات العامة.
- نظمت مجالس خاصة بلجانها القطاعية بلغ عددها 10 مجالس، حيث كانت فرصة للتواصل بين أعضاء الغرفة ومجلس الإدارة، وتم فيها تداول الكثير من المواضيع التي تشكل اهتماماً لدى الأعضاء.
- استمر نهج التواصل من خلال الدعوات التي وجهتها الغرفة لأعضائها لحضور مختلف الفعاليات والأنشطة التي نظمتها خلال العام الماضي.
- الاستبيانات التي وزعت على الأعضاء لاستشفاف رأيهم حول عدد من المواضيع الاقتصادية حيث بلغت 18 استبياناً، وكان الهدف من كل ذلك هو تأكيد تمثيل الغرفة لهؤلاء الأعضاء وترسيخاً لمبدأ المشاركة في رسم السياسات والخطط والبرامج.

16 زيارة ميدانية لمختلف القطاعات

المنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار



مشاركة 18 فريقاً من 18 دولة عربية

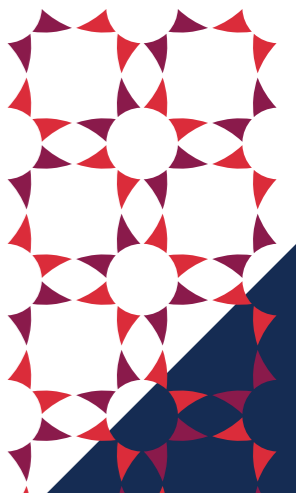
على هامش المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب نظمت الغرفة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو المنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار خلال الفترة 11-13 نوفمبر 2019، وقد تناول المنتدى محور "تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة في الاقتصاد الرقمي"، وتم في ختامه اعتماد "إعلان المنامة الثالث" والذي ركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة الأعمال والابتكار.

وعلى هامش المنتدى عقدت قمة لرواد الأعمال من منظمة التعاون الإسلامي بمشاركة 56 دولة من دول المنظمة وتم تدشين ما يسمى بـ (business Hub) وهو محتوى افتراضي إلكتروني لدعم رواد الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة، كما نظمت مسابقة بعنوان "رالي العرب للابتكار"، بمشاركة 18 فريقاً من 18 دولة عربية لإيجاد حلول ابتكارية لعدد كبير من المشاريع مثل المياه والزراعة والطاقة المتجددة والتلوث البيئي وكيفية تحويل المخلفات البيئية.

مرور ثمانين عام على تأسيس الغرفة

80

عاماً
YEARS



برعاية سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه شهد عام 2019 ذكرى مرور 80 عاماً على تأسيس اعرق كيان تجاري في دول الخليج العربي، بحضور رؤساء الغرف الخليجية والعربية وعدد من أعضاء الغرفة البارزين.

السعي نحو التميز والإتقان

من اجل تطوير جودة الخدمات المقدمة للأعضاء، ومتابعة الارتقاء بالأداء الوظيفي من خلال غرس مفاهيم الإتقان والتميز، وجعل التطوير فلسفة عامة نحو الأداء المتميز، للتغلب على الفجوات والصعوبات التي تواجه العمل، تم خلال عام 2019 استحداث وحدة جديدة تحت مسمى «وحدة الجودة والمتابعة»، تقوم بمهمة رئيسية وهي مراقبة الجودة والأداء لكافة إدارات الغرفة ومخرجاتها، والعمل على تحديد وصياغة الأهداف المؤسسية بما يتماشى مع استراتيجية وأهداف المجلس، مع متابعة خطة العمل التنفيذية للغرفة، وكذلك تعمل على ضمان التنسيق بين الإدارات والأقسام والوحدات الإدارية لتنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة بها، بالإضافة إلى طرح المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى الإدارات وتطوير خدماتها، وزيادة إنتاجيتها، واقتراح الوسائل والطرق اللازمة لتنفيذها، بالإضافة إلى تطبيق معايير الجودة وفق الأسس والأنظمة المعمول بها عالمياً، وتسعى الغرفة من خلال كل ذلك لنيل شهادة الايزو ISO للتأكد على استيفاء الغرفة للمواصفات والمعايير المطلوبة للجودة بخصوص الخدمات التي تقدمها.

تنظيم فعاليات وأنشطة متنوعة

نظمت الغرفة أكثر من 100 حدث خلال عام 2019 تنوعت بين الندوات والفعاليات وورش العمل التي تتناول القضايا الاقتصادية التي تهم مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى فعاليات اقتصادية استهدفت تعزيز علاقات القطاع الخاص البحريني بنظيره في الدول الشقيقة والصديقة.

▲ أكثر من 100 حدث خلال
عام 2019

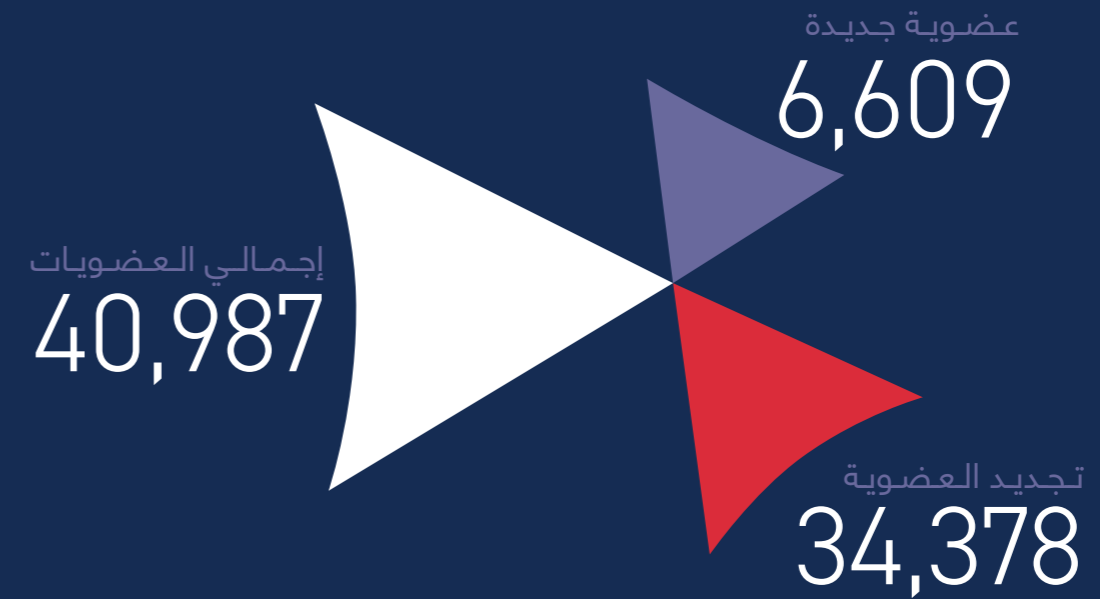
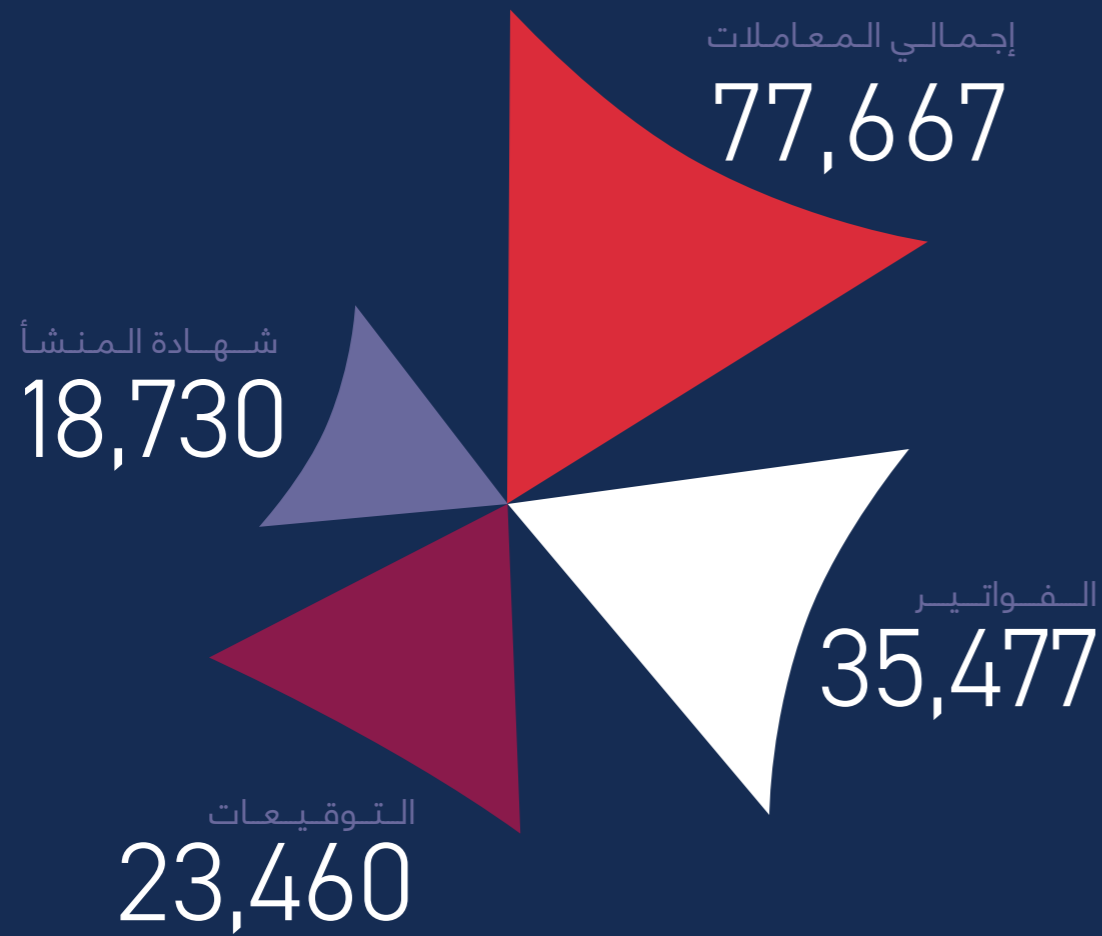
الاهتمام بالتنمية البشرية

خطى مجلس الإدارة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير خطوات متقدمة باتجاه تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري، وذلك بهدف تعزيز أداء هذه المؤسسة وتطوير الخدمات التي تقدمها إلى أعضائها، وفي هذا الاتجاه اقر المجلس:

- ▲ إعادة الهيكلة للجهاز التنفيذي والوظيفي شمل على تدعيم الجهاز بكوادر جديدة.
- ▲ إنشاء إدارات وأقسام ووحدات حديثة لمواكبة التطور المنشود في تقديم الخدمات إلى أعضاء الغرفة وتعزيز دور الغرفة في النشاط الاقتصادي.
- ▲ العمل على توفير بيئة عمل صحية سليمة تركز على زيادة الإنتاجية والنهوض بالخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة.
- ▲ إجراء عملية تقييم واسعة وشاملة لجميع الموظفين لتحديد البرامج التدريبية اللازمة لهم من خلال التعاون مع معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.

إدارة خدمة العملاء

تقدم إدارة خدمة العملاء خدمات العضوية والتصديقات والخدمات التجارية لمشتركيها وقطاع الأعمال بكفاءة تشغيلية من خلال استخدام أحدث الأساليب والبرامج التقنية. وتسعى الغرفة لتقديم وتطوير خدمات متميزة وعالية الجودة من خلال تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وسهولة، وباستثمار أمثل للموارد المتاحة والتقنيات المتجددة بما يحقق طموحات أعضائها.



تفاصيل المعاملات

2019	الفواتير	شهادة المنشأ	التوقعات	إجمالي المعاملات
يناير	3,162	1,602	1,913	6,677
فبراير	3,127	1,556	1,814	6,497
مارس	3,102	1,692	2,158	6,952
أبريل	3,169	1,909	2,206	7,284
مايو	2,963	1,611	1,910	6,484
يونيو	2,630	1,294	1,690	5,614
يوليو	3,274	1,791	2,155	7,220
أغسطس	2,687	1,357	1,341	5,385
سبتمبر	2,608	1,236	1,999	5,843
أكتوبر	3,229	1,733	2,463	7,425
نوفمبر	2,566	1,384	1,866	5,816
ديسمبر	2,960	1,565	1,945	6,470
المجموع الكلي	35,477	18,730	23,460	77,667

تحصيل رسوم العضوية الشهرية

2019	عضوية جديدة	تجديد العضوية	إجمالي العضويات
يناير	673	2,614	3,287
فبراير	590	2,697	3,287
مارس	705	3,197	3,902
أبريل	618	3,092	3,710
مايو	513	3,145	3,658
يونيو	438	2,924	3,362
يوليو	569	2,791	3,360
أغسطس	414	2,316	2,730
سبتمبر	423	2,765	3,188
أكتوبر	619	3,264	3,883
نوفمبر	514	2,581	3,095
ديسمبر	533	2,992	3,525
المجموع الكلي	6,609	34,378	40,987

المبالغ مبينة بالدينار البحريني

لجنة الأسواق التجارية



فيما يخص التواصل مع القطاعات المعنية بمجال عمل اللجنة وحصر المشاكل التي تواجهها فقد قامت لجنة الأسواق التجارية بما يلي:

- ▲ الاجتماع مع مدير عام أمانة العاصمة م. شوقية حميدان بتاريخ 3 مارس 2019 حيث وقفت اللجنة على عدد من المطالبات والاحتياجات المطلوبة من قبل تجار سوق المنامة المركزي، والنظر في إمكانية الاحتياجات بما يدعم التاجر المحلي.
- ▲ زيارة إلى السوق الشعبي بمدينة عيسى بتاريخ 31 يناير 2019 بحضور البلدية والمجلس البلدي إلى سوق مدينة عيسى الشعبي، حيث تم الاطلاع على عدد من المرافق التي تم تعديلها، والوقوف على احتياجات الباعة مستخدمي السوق ومرافقه، كما نظرت اللجنة إمكانية تطوير السوق بأقسامه وعدد من المرافق المحيطة.
- ▲ تنظيم طاولة مستديرة مع مدراء المجمعات التجارية بتاريخ 27 مارس 2019 حيث تم استعراض أبرز التحديات التي تواجهها المجمعات التجارية، وإمكانية النظر في عدد من القضايا التي تشكل عائقاً أمام زيادة المتسوقين وإمكانية رفع مساهمة المجمعات في الناتج المحلي
- ▲ اجتماع بتاريخ 14 مايو 2019 للنظر في الإشكاليات الواردة من موزعي الغاز بالتجزئة وقد تم التواصل مع هيئة النفط والغاز وعدد من الجهات لمتابعة طلباتهم.
- ▲ الاجتماع مع وكيل شؤون البلديات في وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني د. نبيل محمد أبو الفتح في 1 يوليو 2019 وتشكيل فريق عمل من أربعة أعضاء يشكل بين لجنة الأسواق التجارية و جانب شؤون البلديات بمتابعة مدير عام بلدية العاصمة م. شوقية حميدان؛ للوقوف على الإشكاليات التي تواجه الأكشاك في المجمعات التجارية وقد تم البت في السماح بفتح الأكشاك التجارية داخل المجمعات وتم التواصل مع المجمعات لتنفيذ القرار بالتعاون مع البلدية.
- ▲ زيارة إلى منطقة سلماباد بتاريخ 22 يوليو 2019 حيث وقفت اللجنة على عدد من الإشكاليات الموجودة في منطقة سلماباد، حيث تمت الزيارة بالتعاون مع محافظة الشمالية
- ▲ الاجتماع مع ممثلي تجار سوق التنين 6 أغسطس 2019 ليرفعوا الإشكاليات بشأن مشاكل التصدير مع المملكة العربية السعودية، وخاصة بشأن المواصفات والمقاييس واعتمادها بحضور ممثلين من وزارة الصناعة والتجارة
- ▲ زيارة سوق المحرق المركزي بتاريخ 6 نوفمبر 2019 بحضور بلدية المحرق والشركة المشغلة للسوق، حيث اطلعت اللجنة على التحسينات في السوق ونسب الإشغال في السوق وإمكانية دعم السوق المركزي بالمحرق.
- ▲ اجتماع مع بلدية المنطقة الشمالية بتاريخ 7 نوفمبر 2019 حيث تم رفع مخزجات زيارة سلماباد والنظر في التعاون فيما يخص رفع المشاريع المقترحة وإمكانية الاستفادة من خطط البلدية في هذا الصدد

لجنة التعليم



تطوير التعليم العالي (السياحة التعليمية)

- ▲ اجتمعت اللجنة مع وكيل التربية للتعليم والمناهج د. فوزي الجودر بتاريخ 25 فبراير 2019 و بحثت اللجنة مع الوكيل سبل التنسيق مع الوزارة وإمكانية فتح المجال لبلورة التنسيق في مفهوم السياحة التعليمية والعمل على الدفع نحو هذا التوجه.
- ▲ نظمت الطاولة المستديرة في مجال التعليم العالي الخاص تحت عنوان «التعليم العالي: الإنجازات و الفرص المستقبلية» بتاريخ 8 يناير 2019، حيث ناقشت الطاولة المستديرة أهمية تفعيل دور الجامعات الخاصة في تعزيز الدخل الوطني، كما والفرص المتاحة لتعزيز مفهوم السياحة التعليمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للتعليم العالي.
- ▲ التقت اللجنة مع سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة السيد زايد بن راشد الزياني في 14 مايو 2019 وقد تم استعراض موضوع السياحة التعليمية وآليات العمل الممكنة للتعاون مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة، كما وتطرق الاجتماع إلى إيجاد مراكز متطورة للبحث والتطوير في الشركات الكبرى الحكومية والخاصة، بما يصب في تنمية الأبحاث العلمية، ويخدم تطوير الصناعات ووحدات الإنتاج المختلفة.
- ▲ تم الاجتماع مع مجلس التنمية الاقتصادية 19 مايو 2019 حيث استعرض الحضور كيفية جعل مملكة البحرين مركز استقطاب للتعليم، وقد شددت اللجنة على ترسيخ مفهوم السياحة التعليمية وتضمين هذا المفهوم بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.
- ▲ بعثت لجنة التعليم موفد إلى كل من استراليا وماليزيا للاطلاع على تجربة السياحة التعليمية والاستفادة من الجهات المعنية في الدولتين ونقل خبراتهم إلى مملكة البحرين وذلك في شهر نوفمبر 2019، وقد بحث الموفد أهمية تعزيز دور الجهات المعنية في تنمية إيجاد طلبة دوليين وإصدار التأشيرات اللازمة، وكما الاطلاع على تجارب الدولتين مع التشريعات والنظم الإدارية الداعمة لمثل هذه الجهود.

التدريب وتطوير الموارد البشرية

- ▲ عقدت اللجنة لقاء مفتوح مع مراكز التدريب وتنمية الموارد البشرية بحضور ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووكيل الوزارة السيد صباح الدوسري بتاريخ 28 فبراير 2019 تحت عنوان «قطاع التدريب الخاص: التحديات والفرص المستقبلية»، فقد تم استعراض التحديات التي تواجه التدريب، وكيفية التغلب على تلك التحديات التي تواجهها.
- ▲ نظمت اللجنة ورش عمل بالتعاون مع مؤسسة بيت الجودة وقد لاقت حضور متميز ووافقت من قبل المؤسسات التعليمية والتدريبية وقد شملت قطاع رياض الأطفال واعتماد الجودة في المدارس حيث قارب الحضور على 400 مشارك في الفعاليات.

التعليم المدرسي (إعداد كوادر متخصصة محلياً)

- ▲ تنظيم زيارة إلى مدرسة البيان 27 فبراير 2019 وذلك بهدف الالتقاء بممثلين لعدد من المدارس الخاصة واستعراض مرئياتهم بشأن اللقاء مع المدارس الخاص وما يخص احتياجاتهم والتحديات التي تواجهها تلك المدارس.
- ▲ بتاريخ 19 مارس 2019 نظمت اللجنة لقاء مع المدارس الخاصة تحت عنوان «التعليم المدرسي: فرص تحسين أداء المدارس مقابل التحديات»، واستعرضت اللجنة التحديات الراهنة للمدارس الخاصة بحضور ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، وممثلين عن هيئة ضمان الجودة، كما وتم استعراض تعزيز الكوادر البحرينية في قطاع التعليم الخاص، وبحث أهمية منافسة التعليم الخاص البحريني إقليمياً.



لجنة الضيافة والسياحة

لقاء الجهات المعنية والتباحث بشأن تطوير وخدمة قطاع السياحة

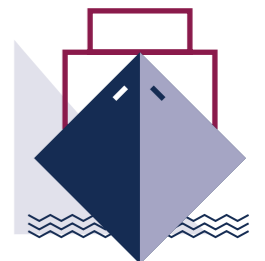
اجتمعت اللجنة مع سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة السيد زايد بن راشد الزياني بتاريخ 29 فبراير 2019 وقد هدف اللقاء للتعريف الوزير بأعمال اللجنة وبحث عدد من القضايا التي تهم القطاع.

شاركت اللجنة في «مجلس الغرفة» الخاص بمناقشة التحديات التي تواجه العاملين في قطاع الضيافة والسياحة في 24 فبراير 2019، فقد تناول اللقاء أهمية إعادة البحرين إلى مركزها الريادي في مجال الضيافة والسياحة كما تم التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه القطاع وتحدد من تطوره .

استعراض أبرز التحديات في قطاع السياحة

نظمت اللجنة فعالية الطاولة المستديرة لقطاع الضيافة والسياحة بحضور السيد نادر إبراهيم المؤيد الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض بتاريخ 19 ديسمبر 2019 وقد هدف اللقاء إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه أصحاب القطاع واقتراح الحلول لمواجهتها.

قامت اللجنة بتقديم توصية خلال المؤتمر السنوي الأول للجان لإنشاء لجنة مشتركة تدار من قبل غرفة تجارة وصناعة البحرين وتشمل صندوق العمل (تمكين) وهيئة البحرين للسياحة والمعارض ومجلس التنمية الاقتصادية والجهات الأخرى ذات الاختصاص لتطوير المعايير والقواعد واللوائح التي ستساعد في تنظيم قطاع المعارض والمؤتمرات، ويتم التواصل مع الهيئة لإنشاء اللجنة.



لجنة النقل والخدمات اللوجستية

التواصل مع الجهات المعنية بالمملكة لمناقشة الحلول والتسهيلات للمشاكل التي تواجه القطاع

تم عقد لقاءات تشاورية مع ممثلي القطاعات التي ضمن نطاق عمل اللجنة، أصحاب شركات نقل البضائع، أصحاب شركات نقل الركاب، أصحاب شركات تأجير السيارات وتم إعداد ملخص للمشاكل والمقترحات بحسب الجهة المعنية، وتم الاجتماع مع الجهات وزير وزارة المواصلات والاتصالات وسعادة المهندس كمال بن أحمد بتاريخ 27 يونيو 2019 ومسئولين في شئون الجمارك بتاريخ 19 يونيو 2019، وتم خلال تلك اللقاءات مناقشة التوصيات الصادرة عن اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع الجمعيات والمعنيين بالقطاع ومناقشة الحلول المقترحة.

تم الاجتماع مع الإدارة العامة للهجرة والجوازات فيما يخص توصيات المؤتمر السنوي للجان بشأن مقترحات اللجنة التي تساهم في حماية الناقل البحريني والتي من أهمها مدة وتكلفة إصدار تأشيرات السواك الأجانب.

تعمل اللجنة حالياً يقوم مركز الدراسات والمبادرات بالغرفة بإعداد مقارنة بين الرسوم المعتمدة لإصدار التأشيرات الخاصة بسواك الشاحنات الثقيلة بين دول مجلس التعاون والتي على أساسها سيتم تقديم مقترح لتعديل القوانين الحالية.

تم الاجتماع مع سعادة القائم بأعمال سفارة المملكة العربية السعودية لمناقشة مشاكل تأشيرات السواك الأجانب للمملكة العربية السعودية.

تسعى اللجنة لجعل مملكة البحرين مركزاً لوجستياً أساسياً في المنطقة وزيادة مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين حيث تعمل حالياً وبالتنسيق مع مركز الدراسات والمبادرات بالغرفة على إعداد الشروط المرجعية لإعداد دراسة جدوى عن خدمات النقل البحري بالعبارات في مملكة البحرين.

لجنة الثروة الغذائية



فيما يخص مواجهة التحديات اللوجستية فقد قامت لجنة الثروة الغذائية بما يلي:

تم تحديد أهم عوائق التصدير للمملكة العربية السعودية والتي هي شهادات الجودة ISO & HACCAP بالإضافة إلى شهادة الحلال، بناءً على ذلك تم تشكيل فريق عمل مشترك بين اللجنة، وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومجلس التنمية الاقتصادية لبحث آليات تسهيل عبور المنتجات تم عقد ورشة عمل بالتعاون مع هيئة الغذاء والدواء السعودية لتوضيح إجراءات تصدير المنتجات البحرينية للسعودية

تعمل اللجنة حالياً على إعداد خطة عمل لتوعية الشركات بأهمية الحصول على شهادات الجودة العالمية بالإضافة إلى شهادة الحلال والتي ستساهم في تسهيل عملية تصدير المنتجات البحرينية

تم البدء بتحديد عوائق تصدير المنتجات السمكية والبحرية للصين، ويتم التواصل حالياً مع وزارة الخارجية، ومجلس التنمية الاقتصادية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة لبحث آليات تسهيل عمليات التصدير.

تم تنظيم معرض «صنع في روسيا» بالتعاون مع مجلس شورى المفتيين في روسيا والذي هدف إلى خلق شراكات واعدة بين التجار البحرينيين ونظرائهم الروس في جميع مجالات الأعمال.

الأمن الغذائي:

تم البدء بإجراء دراسة جدوى لإنشاء صوامع للقمح والحبوب في مملكة البحرين بالتعاون مع روسيا والذي يعد من أهم مشاريع الأمن الغذائي لمملكة البحرين

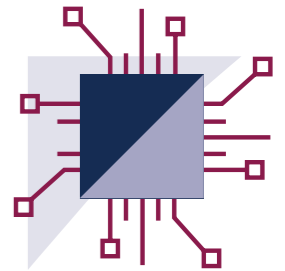
العمل على تطوير استراتيجية الأمن الغذائي لمملكة البحرين بالتعاون مع وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

برنامج مسرعات الأعمال في مجال الأغذية

تعمل اللجنة حالياً على تقديم مقترح بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في إعداد برامج مسرعات للأعمال للشركات المتخصصة في مجال الأغذية، ليتم بعدها توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية لإعداد برامج توجيه وإرشاد لأصحاب الأعمال في مجال الأغذية.

الترويج للمنتجات الغذائية البحرينية:

تم الانتهاء من النسخة الثانية من جائزة المنتج العدائي المتميز في المجال الغذائي التي تهدف إلى دعم المنتجات البحرينية وتشجيعها للتصدير للخارج، كما تم تصميم شعار خاص للجائزة والذي تم وضعه على منتجات الشركات الفائزة بالجائزة لمدة سنتين. كما تم التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وصادرات البحرين لتسهيل إجراءات تصدير منتجات الشركة الفائزة بالجائزة.



لجنة التكنولوجيا

دعم عملية التطوير التكنولوجي والإلكتروني بالغرفة

▲ عملت اللجنة بالتعاون مع قسم تقنية المعلومات على رسم استراتيجية وخارطة طريق لتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الغرفة.

▲ اشتركت اللجنة في فرق عمل مشروع برنامج النظام الجديد للحسابات وخدمة العملاء (BBMS).

▲ اشتركت اللجنة في فرق عمل تطوير تطبيق الغرفة لهواتف الجوال (BCCI Mobile APP) لاستخدام أعضاء الغرفة.

تمثيل قطاع التكنولوجيا وتقنية المعلومات والاتصالات

▲ شاركت اللجنة في فعالية «مجالس الغرفة» بتاريخ 27 يناير 2019، حيث أتيح لأعضاء الغرفة الالتقاء بأعضاء اللجنة والتواصل معهم مباشرة وتبادل الآراء.

▲ شاركت اللجنة في «المؤتمر العالمي لتطوير الشئون القانونية من خلال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» والذي أقيم في المملكة في الفترة 22 إلى 23 يناير 2019.

▲ شاركت اللجنة في مؤتمر (Meet ICT) ومعرض (Bitex) على مدى 3 أيام 19-21 مارس 2019. ولقى جناح الغرفة إقبالاً من الزائرين للمعرض ودعمت مشاركة الغرفة التواصل بين اللجنة والشركات المشاركة من قطاع التقنية.

▲ أقامت اللجنة ورشة عمل لشركات قطاع التقنية لشرح وبحث خطة اللجنة واستراتيجيتها ومدى توافقها مع احتياجات القطاع.

▲ شاركت اللجنة في فعاليات (Unbound Bahrain) التي أقيمت في مارس 2019 بتنظيم من مجلس التنمية الاقتصادية.

▲ شاركت اللجنة في جناح مملكة البحرين في معرض جايتكس في دبي (Gitex 2019) في أكتوبر 2019 حيث عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات مع ممثلي قطاع التقنية من الدول الأخرى المشاركة للاطلاع على تجاربهم في خدمة قطاع التقنية في دولهم.

▲ شاركت اللجنة في الفترة 4 إلى 7 نوفمبر 2019 ضمن الوفد الرسمي لمجلس التنمية الاقتصادية في مؤتمر ومعرض (Web Summit) الذي أقيم في البرتغال، حيث تعرف الوفد على الدعم الذي تقدمه الدول لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة لاستقطاب المستثمرين في قطاع التكنولوجيا، وكذلك تطوير البيئة الحاضنة للشركات الناشئة.

▲ عقدت اللجنة اجتماعات مع خمس مؤسسات من مسرعات وحاضنات الأعمال خلال 2019 بهدف التعرف على أنشطتها واحتياجاتها وبحث أوجه التعاون معها.

التحول في الاقتصاد الرقمي مع التركيز على قطاع رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

▲ نظمت اللجنة ندوة «استخدام التكنولوجيا في حساب ضريبة القيمة المضافة» بالتعاون مع لجنة قطاع المال والتأمين والضرائب في أبريل 2019، حيث تناولت الندوة التعريف بضرية القيمة المضافة والتطبيقات التي بالإمكان استخدامها لاحتسابها وتسهيل المعاملات المالية وتقديم التقارير الضريبية للجهاز الضريبي بحسب الاشتراطات والمواصفات المطلوبة.

▲ شاركت اللجنة بورقة عمل حول التجارة الإلكترونية في المؤتمر السنوي الأول للجان الذي نظّمته الغرفة في أبريل 2019.

▲ أعدت اللجنة استبيان لدراسة العوائق التي تحول دون استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا حلول أتمتة العمليات (process automation solutions) لتطوير أداؤها.

▲ نظمت اللجنة ندوة «الدفع الإلكتروني» بالتعاون مع شركة بنفت في 12 ديسمبر 2019، حيث تناولت الندوة شرح للخدمات المقدمة من شركة بنفت، وخدمات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية التابع لها، والخطط المستقبلية لشركة بنفت لدعم توجه القطاع الخاص إلى استخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية.

تشجيع الشركات المحلية على التوسع الجغرافي عن طريق التجارة الإلكترونية أو فتح فروع للشركات خارج المملكة:

▲ أعدت اللجنة استبيان لدراسة مدى اهتمام الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتوسع خارج مملكة البحرين إما عن طريق التجارة الإلكترونية أو فتح فروع للشركات خارج المملكة.

▲ نظمت اللجنة فعالية القمة الثانية للتكنولوجيا (BCCI Annual Technology Summit) بتاريخ 19 نوفمبر 2019 بالتعاون مع تمكين، حيث تم تسليط الضوء في نسخة هذا العام على التجارة الإلكترونية (The e-commerce Ecosystem) والتجارب الناجحة للشركات البحرينية والخليجية.

تثييط دعم المنافسة غير المشروعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

▲ ناقشت اللجنة مع القطاع التأثير الإيجابي المتوقع على قطاع التكنولوجيا عند تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (06 - 2416) لسنة 2017 بالموافقة على تخصيص حصة نسبتها 20% من قيمة مشتريات ومناقصات الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم عقد لقاء مع الجهات المسؤولة في الدولة لمتابعة تنفيذ القرار.

▲ تم بحث موضوع المنافسة الغير مشروعة من جوانبه المتعددة، ودراسة عدة أمثلة لذلك في قطاع التكنولوجيا خلال المؤتمر السنوي الأول للجان، وجاري النظر في كيفية تنفيذ التوصيات.

توجيه قطاع التعليم والتدريب لتلبية الاحتياجات الحالية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

▲ تم عقد اجتماعات مع عدد من الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة للاطلاع على ما تقدمه هذه المؤسسات في تخصصات التكنولوجيا والمشاكل التي تواجهها.

▲ جاري العمل على إعداد توصيات بخصوص التعاون بين الغرفة والجامعات والقطاع الخاص لتشجيع الطلبة على دخول مجالات التكنولوجيا المتعددة، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم والمهارات المطلوبة في سوق العمل في مجالات التقنية، وإيجاد فرص أكثر لتدريب الخريجين في شركات التقنية والمعلومات والاتصالات.

إنشاء قاعدات بيانات معرفية لأعضاء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات المتعلقة بالقطاع، والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتكنولوجيا

▲ تم إعداد مقترح لاعتماد مؤشرات أداء رئيسية لقطاع التكنولوجيا.

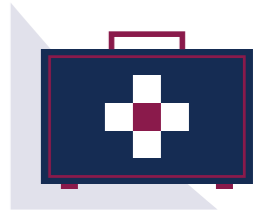
▲ تم إعداد مقترح لإنشاء قاعدة بيانات تضم تصنيف لأعضاء الغرفة، وسيتم العمل على رفع توصية بتفعيل المقترح خلال عام 2020.

تطوير وتعزيز اللوائح والتشريعات المؤثرة في القطاع

▲ اطلعت اللجنة على مسودة مقترح قانون التجارة الإلكترونية ورفعت مرئياتها إلى إدارة الغرفة.

▲ نظمت اللجنة في يوليو 2019، بالتعاون مع شركة (Keypoint Consulting)، ورشة عمل حول قانون حماية البيانات الشخصية الذي دخل حيز العمل في أغسطس 2019، حيث تم بحث الالتزامات المطلوبة من الشركات والمؤسسات لتطبيق القانون.

لجنة الصناعة والطاقة



لجنة الصحة

تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الرعاية الصحية الخاص وتعزيز العلاقات بين الغرفة والجهات المعنية بالقطاع الصحي الخاص

أعدت اللجنة استبيان لحصر المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الصحي وجاري عرض النتائج على الجهات المعنية بهدف إيجاد الحلول المناسبة.

بهدف تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الرعاية الصحية الخاص وتعزيز العلاقات بين الغرفة والجهات المعنية بالقطاع الصحي الخاص، التقت اللجنة بعدد من أصحاب المراكز الطبية والجهات الحكومية والخاصة المعنية كالتالي:

التقت اللجنة مع رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة في 16 يناير 2019، بحضور الأمين العام للمجلس السيد إبراهيم علي النوخدة.

اجتمعت اللجنة بسعادة الدكتورة مريم الجلاهية الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (NHRA) في 13 فبراير 2019 حيث تمت مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصحي بخصوص توفير الأدوية وتسهيل دخولها واستيرادها.

حيث تمت مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصحي بخصوص توفير الأدوية وتسهيل دخولها واستيرادها.

كما التقت اللجنة بسعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة السيد زايد بن راشد الزياني بتاريخ 21 مارس 2019، حيث تم استعراض عدد من الموضوعات ذات الصلة بالقطاع الصحي في البلاد، وذلك لتطوير التعاون المشترك بين الطرفين في إطار الجهود المبذولة لتنمية الاستثمارات في القطاع الصحي بالمملكة.

اجتمعت اللجنة مع المسؤولين بشؤون الجمارك بوزارة الداخلية بتاريخ 3 أبريل 2019، حيث ناقشت اللجنة عدد من المشاكل التي تواجه القطاع الصحي في المنافذ الحدودية وتم مناقشة عدد من المقترحات لحلها وتذليلها.

تنمية السياحة العلاجية

على صعيد المشاركات المحلية والدولية شاركت لجنة الصحة في منتدى ومعرض تطوير الأعمال الأول في قطاع الصحة «بديكس» في الفترة من 23 - 24 أكتوبر 2019 BDFEX، كما شاركت اللجنة في المؤتمر العالمي الخامس حول اقتصاديات الصحة في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن خلال الفترة 14-15 أكتوبر 2019، المؤتمر العالمي للسياحة الطبية والرعاية الصحية العالمية خلال الفترة 15-17 أكتوبر 2019 بإمارة أبوظبي، وذلك بهدف تعزيز خبرة اللجنة باقتصاديات الصحة ومستقبل نظام الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم والتي ستساعد في نهاية المطاف بتحقيق أولوياتها وخاصة تلك المتعلقة بالبحوث والسياحة العلاجية.

كما كانت مشاركة لجنة الصحة في المؤتمر السنوي للجان الذي عقد في أبريل 2019 فعالة، مع حضور لاف من الأطباء والمعيّنين بالقطاع الصحي إذ تم استعراض ورقة عمل معدة من قبل اللجنة بعنوان «معالجة التحديات المواجهة لجودة خدمات الرعاية الصحية الخاصة المقدمة في البحرين لوضع البنية التحتية للسياحة»، واتفق الحضور على أربعة توصيات تم رفعها للجهات المعنية والتي أبدت بدورها استعدادها للتعاون في معالجة تلك المواضيع.

التوجيه لخلق فرص عمل في القطاع الصناعي

أعدت اللجنة استبياناً خاصاً بهدف تحديد احتياجات سوق العمل في القطاع الصناعي، تمهيداً لتعليم وتدريب الكفاءات اللازمة للعمل في القطاع الصناعي.

التقت اللجنة بعدد من الجهات الحكومية المعنية بقطاع الصناعة والطاقة بالمملكة، حيث اجتمعت مع وزير الصناعة والتجارة والسياحة سعادة السيد زايد بن راشد الزياني بتاريخ 24 يناير 2019، وتم استعراض عدد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بالقطاع الصناعي والطاقة المتجددة في البلاد وتوجهات الحكومة الموقرة في الارتقاء بهذا القطاع الذي يشكل رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الوطني، مؤكداً الوزير على استمرار الوزارة في دعم الجهود والمبادرات التي من شأنها تعزيز هذا القطاع وتقديم كل التسهيلات المطلوبة للمستثمرين في هذا الجانب.

تطوير سبل الاستفادة من الطاقة الشمسية والمتجددة بالقطاع الصناعي

سعت اللجنة لتنظيم مؤتمر حول إعادة التدوير والطاقة المتجددة وناقشت المشروع مع عدد من الجهات المعنية كما يلي:

الاجتماع مع الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى الدكتور محمد مبارك بن دينه 29 يناير 2019

الاجتماع مع معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة رئيس مجلس إدارة صندوق العمل «تمكين» بتاريخ 27 مايو 2019 بحضور الرئيس التنفيذي لصندوق العمل تمكين الدكتور إبراهيم جناحي

الاجتماع مع عدد من المسؤولين بمجلس التنمية الاقتصادية في 30 يناير 2019

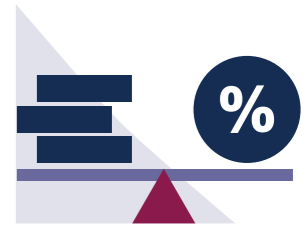
الاجتماع مع سعادة وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني السيد عصام بن عبد الله خلف في 2 يونيو 2019

الاجتماع مع سعادة وزير النفط معالي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة بتاريخ 22 مايو 2019

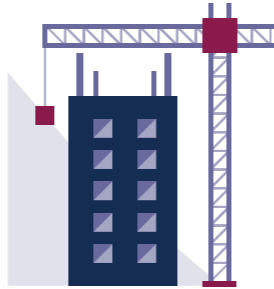
تم خلال تلك اللقاءات مناقشة تنظيم مؤتمر إعادة التدوير والطاقة المتجددة كما تم مناقشة عدد من القضايا التي تهم القطاع منها سبل الاستفادة من الطاقة البديلة، كما تم تأجيل تنظيم المؤتمر للنصف الثاني من عام .

تم خلال تلك اللقاءات مناقشة تنظيم مؤتمر إعادة التدوير والطاقة المتجددة كما تم مناقشة عدد من القضايا التي تهم القطاع منها سبل الاستفادة من الطاقة البديلة (مقترح تخصيص جزء من الأراضي في المناطق البرية لعمل الألواح الشمسية) إلا أن اللجنة ارتأت تأجيل المؤتمر للنصف الثاني من العام 2020

ناقشت اللجنة في مجلس لجنة الصناعة والطاقة بتاريخ 17 فبراير 2019 مشاكل وتحديات قطاع الصناعة والطاقة في المملكة، بحضور رئيس وأعضاء لجنة الصناعة والطاقة بالغرفة وممثلو القطاع الخاص والشركات المعنية بهذا القطاع، حيث استعرض الحضور عدد من القضايا الحيوية المتعلقة بقطاع الصناعات في البحرين، والذي نتج عنه ضرورة وجود خطة استراتيجية من قبل الجهات المعنية والرسمية لدعم قطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص كونه لم يشهد تطوراً ملموساً منذ أكثر من عقد، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها العصب الأساسي لتوفير فرص العمل في البلاد.



لجنة المالية والتأمين والضرائب



لجنة العقار والإنشاء

تعزيز الوعي حول ضريبة القيمة المضافة

تم تنظيم فعالية مجلس الغرفة لكل قطاع في يوم الأحد من كل أسبوع، في 10 مارس 2019، حيث التقت اللجنة بأعضاء الغرفة المعنيين بالقطاع، حيث تم الاستماع إلى هموم التجار والعاملين في القطاعات المالية والمصرفية بهدف حصر المشاكل والمعوقات التي تواجههم وحللتها مع الجهات المعنية بالمملكة.

نظمت اللجنة ندوة حول استخدام التكنولوجيا في حساب ضريبة القيمة المضافة بالتعاون مع لجنة التكنولوجيا في 1 أبريل 2019، وتناولت التعريف بضرية القيمة المضافة والبرامج التي بالإمكان استخدامها لاحتسابها وتسهيل المعاملات المالية وتقديم التقارير الضريبية للجهاز الضريبي بحسب الاشتراطات والمواصفات المطلوبة.

التقت اللجنة مع إحدى الشركات الاستشارية بتاريخ 25 يونيو 2019، وتناول الاجتماع الخدمات التي تقدمها الشركة الاستشارية وأهم سبل التعاون خاصة بان الشركة تسوق لبرنامج يدعم احتساب ضريبة القيمة المضافة مما يسهل تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للضريبة. وطرحت رئيسة اللجنة فكرة التعاون معهم في المستقبل القريب لإقامة عدد من الندوات أو الورش التي ستخدم أعضاء الغرفة.

تم عقد ورشة عمل حول أساسيات ضريبة القيمة المضافة لفئة التسجيل الاختياري (8-9 مايو 2019) بالتعاون مع شركة KPMG. وتناولت الورشة المواصفات والإجراءات المطلوبة والخاصة بقطاعات: الجملة والتجزئة-العقارات والإنشاءات - الصناعة والطاقة- الرعاية الصحية - السياحة والقطاعات ذات الصلة.

كما تم أيضاً تنظيم ورش عمل حول أساسيات ضريبة القيمة المضافة لفئة غير المسجلين المرحلة الثالثة 17 و18 نوفمبر 2019، بالتعاون مع شركتي KPMG و Keypoint للاستشارات، حيث تخدم ورش العمل أكبر فئة من المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. وتم عقد ورش العمل على مدى يومين بمعدل 3 جلسات في اليوم الواحد لكافة أعضاء الغرفة بهدف التعريف بضرية القيمة المضافة وحثهم على التسجيل لتفادي الجزاءات المفروضة حيال التأخير في ذلك. وعلى هامش ورش العمل فقد تم تنظيم معرض مصغر مصاحب للشركات الاستشارية التي تقدم خدماتها الضريبية واستشاراتها للأعضاء المتواجدين.

متابعة التصنيف الائتماني الخاص بالشركات بالتعاون مع الجهات المعنية بالمملكة

بعد المشاركة في مؤتمر اللجان السنوي ومناقشة أولوية اللجنة المتعلقة بالتصنيف الائتماني للشركات والذي سيخدم في تحسين أوضاع الشركات من خلال تعاون البنوك وتوفير قروض تساعدهم على تجاوز الأزمات بسبب حصولهم على تصنيف يثبت استحقاقهم للحصول على دعم مالي، تم تشكيل فريق عمل يضم كافة الأطراف المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية وشركة بنف بحرين وذلك بهدف وضع خطة العمل وإيجاد آلية موحدة للإسراع في تنفيذ المبادرة.

إنشاء محاكم مالية مختصة للقطاع المالي

تعاونت اللجنة مع جمعية البحرين للمصرفيين في هذه المبادرة وما زالت قيد الإعداد والدراسة.

التعريف بقانون الإفلاس

تم وضع تصور حول آلية تعريف التجار بقانون الإفلاس من خلال تنظيم سلسلة من الجلسات التعريفية التي ستنظمها اللجنة خلال الفترة المقبلة لكافة أعضاء الغرفة، وكخطوة أولى تم التعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية وعقد عرض مرئي للتعريف بالقانون قدمه المستشار القانوني د. جميل العلوي لأعضاء اللجان ومجلس الإدارة، على أن يتم تنظيم ورش العمل في عام 2020 لكافة أعضاء الغرفة.

تسهيل عملية إصدار تصاريح البناء وتسجيل الأراضي

ناقشت اللجنة مقترح مع مؤسسة التنظيم العقاري بشأن مشاركة القطاع الخاص بتوفير خدمة تخلص معاملات التوثيق والتسجيل لشركات التطوير العقاري الكبرى.

إنشاء جهة تنظيمية للمقاولين

خاطبت الغرفة سعادة وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني بمقترح حول ضرورة إنشاء هيئة تنظيم مهنة المقاولات والحرفيين التابعين لها، والتي ستساعد في حل العديد من العقبات التي تواجه ممارسي المهنة بالإضافة إلى رفع الأسس المهنية والعملية للعاملين في هذا القطاع، ويتم حالياً العمل على وضع التصور الخاص بتنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع الوزارة.

قامت اللجنة برفع عدد من التوصيات من خلال أوراق العمل التي تم طرحها في المؤتمر السنوي الأول للجان أبريل 2019، حول تطوير آلية تحصيل الموافقات الخاصة بإعادة تصنيف العقارات ووضع آلية لتسريع عملية الترخيص للمشاريع العقارية التطويرية، وعدد من التوصيات التي يتم متابعتها مع وزارة الأشغال شئون البلديات والتطوير العمراني وجهاز المساحة والتسجيل العقاري والتي يتم حالياً تنفيذ ما يلي منها:

تحسين كفاءة وتسهيل عملية إصدار تصاريح البناء وتسجيل العقارات بالنسبة للتسجيل العقاري والتي تم مخاطبة جهاز المساحة والتسجيل العقاري بشأنها ويتم تنفيذها حالياً:

إصدار وثائق الملكية ذات اليوم وذلك بالنسبة للمعاملات المقدمة ما لم تكن هذه المعاملة غير مستوفاة لسائر المستندات والاشتراطات المقررة قانوناً.

إصدار معظم شهادات المسح التي لها ملف سابق خلال يومي عمل، أما الشهادات التي تتطلب فتح معاملة جديدة فيتم إصدارها خلال خمس أيام عمل.

اعتماد شهادات المسح الصادرة عن طريق الشركات الخاصة- بعد تدقيقها ومراجعتها من قبل الإدارة - خلال خمسة أيام عمل، وذلك بالنسبة لشهادات المسح الخاصة بعقار واحد، أما بالنسبة لباقي المعاملات المساحية المركبة التي ترد من شركات المسح الخاصة وتكون متعلقة بأكثر من عقار فيتم إنجازها بنسبة 90% خلال عشرة أيام عمل ما لم يكن هناك معوقات قانونية أو واقعية تقتضي إطالة المدة.

غرفة تجارة وصناعة البحرين

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

المحتويات

جهات الاتصال والإدارة	48
تقرير المدقق المستقل	50
بيان المركز المالي	52
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	53
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء	54
بيان التدفقات النقدية	55
الإيضاحات حول البيانات المالية	56



أعضاء مجلس الإدارة

السيد سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

السيد خالد محمد يوسف نجيب
النائب الأول للرئيس

السيد محمد عبدالجبار محمود الكوهجي
النائب الثاني للرئيس

السيد عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

السيد وليد إبراهيم خليل كانو
نائب الأمين المالي

السيد باسم محمد أحمد الساعي
عضو المكتب التنفيذي

السيد محمد فاروق يوسف المؤيد
عضو المكتب التنفيذي

السيد أحمد صباح سلمان السلوم
عضو مجلس الإدارة

السيد أحمد عبدالله بن هندي المناعي
عضو مجلس الإدارة

السيدة بتول محمد أحمد داداباي
عضو مجلس الإدارة

السيد جميل يوسف أحمد الغناه
عضو مجلس الإدارة

السيد خالد راشد عبدالرحمن الزباني
عضو مجلس الإدارة

السيد رامز محمد بن عجمان العواضي
عضو مجلس الإدارة

السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالحسين خليل مرتضى ديواني
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالحكيم إبراهيم محمد الشمري
عضو مجلس الإدارة

الشيخة هند بنت سلمان بن محمد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

الدكتور وهيب أحمد محمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

السيد شاكرا إبراهيم الشتر

المكتب الرئيسي

مبنى الغرفة «بيت التجار»
ص.ب: 248
المنامة
مملكة البحرين

البنوك

البنك الأهلي المتحد
بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
بنك البركة الإسلامي
بيت التمويل الكويتي
بنك سيكو
بنك الإثمار
مصرف السلام
بنك البحرين الإسلامي
المصرف الخليجي التجاري
بنك الكويت الوطني

مدققو الحسابات

بي دي أو
الطابق 17 - برج مكاتب الدبلوماسية التجاري
ص.ب: 787
المنامة
مملكة البحرين

تقرير المدقق المستقل

إلى السادة الأعضاء في

غرفة تجارة وصناعة البحرين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين («الغرفة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحق بالبيانات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة. في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق الخاصة بنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في تقريرنا ضمن قسم مسئوليات مدقق الحسابات فيما يخص تدقيق البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معين لرأينا.

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للغرفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 من قبل مدقق آخر أبدي رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ 25 مارس 2019.

مسئوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

تكون الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية للمساعدة في إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة المستمرة، واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الغرفة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يكون أولئك المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للغرفة.

مسئوليات مدقق الحسابات فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنجم الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواءً منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. نحن أيضاً:

▲ نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتكون مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المقصودة أو تشويه الحقيقة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

▲ نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في الظروف المحددة، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للغرفة.

▲ نقيم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

▲ نتوصل إلى إستنتاج معين حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كانت توجد شكوك كبيرة متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إن كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق الخاص بنا. ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة إلى وقف أعمالها بصفتها منشأة مستمرة.

▲ نقيم العرض الشامل للبيانات المالية وثبوتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

كما أننا نتواصل مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديثها خلال عملية التدقيق.



BDO

المنامة - مملكة البحرين
13 أبريل 2020

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاحات	
			الإيرادات
984.050	1.047.938	20	إيرادات الاشتراكات
1.243.704	1.243.755		رسوم خدمات الأعضاء
103.923	50.034	21	إيرادات المبنى القديم
576.129	583.628	22	إيرادات المبنى الجديد (بيت التجار)
782.371	954.786	23	إيرادات الإستثمارات والودائع
20.364	86.512	24	إيرادات أخرى
-	1.140.583		إيرادات رعاية مؤتمر المستثمرين العرب
3.710.541	5.107.236		مجموع الإيرادات
			المصروفات
(1.668.019)	(1.782.594)	25	تكاليف الموظفين
-	(1.200.252)		مصروفات رعاية مؤتمر المستثمرين العرب
(359.439)	(408.501)	26	مصروفات عمومية وإدارية
(196.710)	(209.512)	20	رسوم تحصيل الاشتراكات
(49.797)	(42.219)	21	مصروفات المبنى القديم
(591.064)	(327.334)	22	مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)
(229.892)	(441.840)		مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض
(129.689)	(87.145)		اشتراف في اتحادات الغرف العربية والخليجية
(200.624)	(118.195)	5	استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات
-	(2.906)	7	إطفاء حق استخدام الموجودات
-	(4.040)	17	مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار
(138.093)	-		مصروفات الانتخابات
(161.085)	-		مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(3.724.412)	(4.624.538)		مجموع المصروفات
(13.871)	482.698		الفائض/(العجز) للسنة
			الدخل الشامل الآخر
			البند التي لن يتم إعادة تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة:
			مكاسب تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
32.074	1.036.081	8	من خلال الدخل الشامل الآخر
18.203	1.518.779		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:


عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي


سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

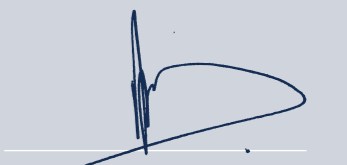
بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2019

2018	2019	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
3.805.263	3.757.183	5	ممتلكات وآلات ومعدات
15.334.352	15.240.992	6	عقارات استثمارية
-	56.663	7	حق استخدام الموجودات
6.816.249	7.846.727	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
25.955.864	26.901.565		
			الموجودات المتداولة
711.050	1.236.104	9	ذمم تجارية مدينة وأخرى
9.933.807	11.057.052	10	ودائع قصيرة الأجل
1.072.709	-	11	استثمارات مضاربة
1.744.514	2.439.573	12	نقد وأرصدة لدى البنوك
13.462.080	14.732.729		
39.417.944	41.634.294		مجموع الموجودات
			حقوق الأعضاء والمطلوبات
			حقوق الأعضاء
602.543	602.543	13	الاحتياطي الرأسمالي
4.500.000	4.500.000	14	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء
1.486.626	2.522.707	15	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
177.150	177.150	16	احتياطي الأعمال الخيرية
31.991.176	32.473.874		الفائض المتراكم
38.757.495	40.276.274		
			المطلوبات غير المتداولة
-	56.751	17	الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار
16.223	14.181	18	منافع نهاية الخدمة للموظفين
16.223	70.932		
			المطلوبات المتداولة
-	1.458	17	الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار
644.226	1.285.630	19	ذمم تجارية دائنة وأخرى
644.226	1.287.088		
660.449	1.358.020		مجموع المطلوبات
39.417.944	41.634.294		مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:


عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي


سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الاحتياطي الرأسمالي	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي الأعمال الخيرية	الفائض المتراكم	المجموع	
602.543	4.500.000	1.454.552	177.150	32.005.047	38.739.292	الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018
-	-	32.074	-	(13.871)	18.203	مجموع الدخل الشامل للسنة
602.543	4.500.000	1.486.626	177.150	31.991.176	38.757.495	في 31 ديسمبر 2018
-	-	1.036.081	-	482.698	1.518.779	مجموع الدخل الشامل للسنة
602.543	4.500.000	2.522.707	177.150	32.473.874	40.276.274	في 31 ديسمبر 2019

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إيضاحات	2019	2018	
	482.698	(13.871)	الأنشطة التشغيلية
			الفائض/(العجز) للسنة
			التسويات:
5	118.195	200.624	استهلاك الممتلكات والتلات والمعدات
6	122.295	341.537	استهلاك العقارات الاستثمارية
7	2.906	-	إطفاء حق استخدام الموجودات
17	4.040	-	مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار
	-	161.085	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
24	(38.274)	-	عكس مخصص خسائر ائتمانية متوقعة انتفى الغرض منه
23	(232.283)	(108.108)	أرباح أسهم
23	(535.530)	(441.999)	إيرادات الفوائد البنكية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
	(504.169)	52.744	ذمم تجارية مدينة وأخرى
	641.404	31.868	ذمم تجارية دائنة وأخرى
	(2.042)	4.508	منافع نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي
	59.240	228.388	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
5	(70.115)	(85.969)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
6	(28.935)	(39.406)	شراء عقارات استثمارية
8	5.603	-	صافي التغير في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
8	-	(83.064)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
	(1.118.836)	(1.759.113)	صافي التغير في الودائع قصيرة الأجل
23	232.283	108.108	أرباح أسهم مستلمة
23	535.530	441.999	إيرادات الفوائد البنكية المستلمة
	1.080.000	1.500.000	صافي التغير في استثمارات المضاربة
	635.530	82.555	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
	(910)	-	المسدد من المبلغ الأصلي لالتزامات عقود الإيجار
17	(4.040)	-	الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار
	(4.950)	-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
	689.820	310.943	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
	1.753.283	1.442.340	النقد وما في حكمه في بداية السنة
12	2.443.103	1.753.283	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

الإيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1. الغرفة وأنشطتها

غرفة تجارة وصناعة البحرين هي مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تأسست في سنة 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع ودعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسؤولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل مجلس الإدارة.

إن المكتب الرئيسي للغرفة مسجل في مملكة البحرين.

إن هذه البيانات المالية المبينة على الصفحات من 5 إلى 39 قد تم اعتمادها، والتصريح بإصدارها، وتوقيعها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ xx مارس 2020.

2. أساس الإعداد

بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعلنة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة المختصة بتفسير التقارير المالية.

أساس العرض والعملية الوظيفية

تم إعداد البيانات المالية للغرفة باستخدام فرضية المنشأة المستمرة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل من خلال التقييم العادل للعقارات الاستثمارية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لقد تم عرض البيانات المالية بالدينار البحريني كونه يمثل العملة الوظيفية للغرفة.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة. إن المجالات التي تتطلب ممارسة الحكم عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة مبينة في الإيضاح رقم 4 المتمم للبيانات المالية.

التحسينات/التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية

تحتوي التحسينات / التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية على عددٍ من التعديلات والتي يعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مستعجلة ولكن ضرورية. وتشتمل التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض، والاعتراف أو القياس، وكذلك في المصطلحات أو التعديلات التحريرية المتعلقة بمجموعة متنوعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل فردي. إن هذه التعديلات سارية المفعول على البيانات المالية السنوية المدققة للغرفة للفترات اللاحقة مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعايير والتعديلات والتفسيرات سارية المفعول والمعتمدة في عام 2019

يعد المعيار الجديد التالي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية إلزامي لأول مرة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وقد تم اعتماده عند إعداد هذه البيانات المالية:

المعيار أو التفسير	العنوان	ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)	عقود الإيجار	1 يناير 2019

2. أساس الإعداد «يتبع»

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) - «عقود الإيجار»

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 محل كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - «عقود الإيجار» وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (4) - «تحديد ما إذا كان ترتيب يحتوي على عقد إيجار». يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) نموذجاً محاسبياً موحداً للمستأجرين، يتطلب الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار، كما يوفر أيضاً خيارات لاستبعاد عقود الإيجار عندما تكون مدة عقد الإيجار اثني عشر شهراً أو أقل، أو عندما تكون الموجودات الأساسية منخفضة القيمة. يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) إلى حد كبير محاسبة المؤجر الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، مع التمييز بين عقود الإيجار التشغيلي وعقود الإيجار التمويلي.

وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، بدلاً من الاعتراف بمصروفات التشغيل لترتيبات عقود الإيجار التشغيلي، فإن الغرفة ستقوم بالاعتراف بتكلفة التمويل على التزامات عقود الإيجار والإطفاء على حق استخدام الموجودات. سيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمبلغ تكلفة عقد الإيجار التشغيلي.

طبقت الغرفة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) باستخدام منهجية الأثر الرجعي المعدل، وبالتالي لم يُعاد بيان معلومات المقارنة. وكنتيجة لتبني هذا المعيار اعتباراً من 1 يناير 2019، تم الاعتراف بمبلغ 59.569 دينار بحريني (إيضاح 7) كحق استخدام الموجودات، كما تم الاعتراف بمبلغ 59.119 دينار بحريني (إيضاح 17) نظير التزامات عقود الإيجار.

فيما يلي تسوية لإجمالي التزامات عقود الإيجار التشغيلي في 31 ديسمبر 2018 مع التزامات عقود الإيجار المعترف بها في 1 يناير 2019:

الحيازة الإيجارية	
التزامات عقود الإيجار التشغيلي في 31 ديسمبر 2018	5.400
الزيادة الناتجة عن تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في تاريخ التطبيق الأولي	53.719
التزامات عقود الإيجار المعترف بها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في 1 يناير 2019	59.119

2. أساس الإعداد «يتبع»

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة وسارية المفعول في عام 2019 إلا أنها ليست ذات صلة بأنشطة الغرفة

إن المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول لأول مرة للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، إلا أنه لم يتم اعتمادها لاعتبارها ليست ذات صلة بعمليات الغرفة:

المعيار أو التفسير	العنوان	ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار المحاسبة الدولي رقم (12)	ضرائب الدخل	1 يناير 2019
معيار المحاسبة الدولي رقم (19)	منافع الموظفين	1 يناير 2019
معيار المحاسبة الدولي رقم (23)	تكلفة الاقتراض	1 يناير 2019
معيار المحاسبة الدولي رقم (28)	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة	1 يناير 2019
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)	إندماج الأعمال	1 يناير 2019
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)	الأدوات المالية	1 يناير 2019
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11)	الترتيبات المشتركة	1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23)	عدم اليقين بشأن معالجات ضريبة الدخل	1 يناير 2019

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة لكنها غير سارية المفعول في عام 2019

تم إصدار المعايير المحاسبية والتفسيرات الجديدة/المعدلة التالية، ولكنها ليست إلزامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وبالتالي لم يتم اعتمادها مبكراً عند إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وسوف أو قد يكون لها أثر على البيانات المالية المستقبلية للغرفة، في جميع الحالات، تعتزم الغرفة اعتماد هذه المعايير اعتباراً من تاريخ بدء التطبيق كما هو مبين في الجدول أدناه:

المعيار أو التفسير	العنوان	ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار المحاسبة الدولي رقم (1)	عرض البيانات المالية	1 يناير 2020
معيار المحاسبة الدولي رقم (8)	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)	إندماج الأعمال	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)	الأدوات المالية: الإفصاحات	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)	الأدوات المالية	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)	عقود التأمين	1 يناير 2021

لن يكون هناك أي تغيير في المركز المالي والنتائج التشغيلية للغرفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 في حال قامت الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير المذكورة أعلاه والتي تنطبق على الغرفة.

التطبيق المبكر للمعايير أو التعديلات في 2019

لم تقم الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير أو التعديلات الجديدة في عام 2019.

3. أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، باستثناء التغييرات الناشئة عن تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

ممتلكات وآلات ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتضمن التكلفة جميع النفقات التي تم إنفاقها على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

يتم حساب الاستهلاك بحيث يتم شطب تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بعد استنزال قيمتها المتبقية المقدره بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية المتوقعة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة حيث أنها تعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد. إن الفئات الرئيسية للموجودات وأعمارها الإنتاجية المتوقعة هي كالتالي:

المباني	8 - 40 سنة
السيارات	5 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.

يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدره القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

عقارات إستثمارية

تتكون العقارات الإستثمارية بشكل أساسي من مباني مشيدة على أراضي مملوكة محتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية طويلة المدى أو الحصول على عوائد إيجار من تأجيرها.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك حيث أنها تعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

تم تسجيل المباني بالتكلفة ويتم حساب المخصص اللازم لاستهلاكها بطريقة القسط الثابت على فترات تتراوح ما بين 8 سنوات ولغاية 40 سنة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية إذا ما تم استبعادها أو إذا ما تم سحبها من الخدمة بصورة دائمة ولم تعد هناك أية منافع مستقبلية يتوقع جنيها من استبعادها. إن أي مكاسب أو خسائر عند إلغاء الإعتراف بعقار إستثماري معين يتم الإعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في السنة التي يتم فيها إلغاء الإعتراف بذلك العقار الإستثماري.

3. أهم السياسات المحاسبية «يتبع»

الموجودات المالية

تصنف الغرفة موجوداتها المالية ضمن إحدى الفئات المبينة أدناه، وذلك بناءً على الغرض الذي تم من أجله إقتناء الموجودات. تتمثل السياسة المحاسبية لكل فئة في الآتي:

أ. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يوجد لدى الغرفة عدد من الاستثمارات الاستراتيجية في شركات مدرجة في سوق الأسهم المالية وشركات غير مدرجة في سوق الأسهم المالية، والتي لم يتم اعتبارها كشركات تابعة أو زميلة أو شركات خاضعة للسيطرة المشتركة. قامت الغرفة باتخاذ قرار لا رجعة فيه بالنسبة لتلك الاستثمارات، وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وليس من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، حيث تعتبر الغرفة بأن هذا القياس هو الأكثر تمثيلاً لنموذج عمل هذه الموجودات. تدرج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، أما بالنسبة للتغيرات التراكمية في القيمة العادلة، فيتم إدراجها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر. يعاد تصنيف أي رصيد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى حساب الفائض المتراكم عند القيام باستبعاد الاستثمار، ولا تتم إعادة تصنيفه إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم الإعتراف بتوزيعات أرباح الأسهم ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيل المبلغ الكلي لتلك التوزيعات أو جزء منه مقابل القيمة الدفترية للاستثمارات ذات الصلة.

يتم الإعتراف بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم شراؤها أو بيعها بتاريخ التسوية مع إدراج أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر.

ب. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تنشأ هذه الموجودات بشكل أساسي من توفير الخدمات للعملاء (على سبيل المثال الذمم التجارية المدينة)، ولكنها تتضمن أيضاً أنواعاً أخرى من الموجودات المالية حيث يكون الهدف هو الاحتفاظ بهذه الموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي تتكون من مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. يتم الإعتراف بهذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة بشكل مباشر إلى إستملكها أو إصدارها، ويتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وذلك بعد طرح مخصص انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة المتداولة وغير المتداولة بناءً على النهج المبسط الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) باستخدام مصفوفة للمخصص لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. وخلال هذه العملية، يتم تقييم احتمالية التخلف عن سداد الذمم التجارية المدينة. بعد ذلك، يتم ضرب هذه الاحتمالية بمقدار الخسارة المتوقعة الناشئة من التخلف عن السداد لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة للذمم التجارية المدينة. بالنسبة للذمم المدينة التي يتم إدراجها بالقيمة الصافية، يتم تسجيل هذه المخصصات في حساب منفصل مع الاعتراف بالخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. وعند التأكد من كون الذمم التجارية المدينة غير قابلة للتحصيل، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المعنية مقابل المخصص المرتبط بها.

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة من الأطراف ذات العلاقة والقروض المقدمة للأطراف ذات العلاقة على أساس نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المستقبل. تستند المنهجية المستخدمة لتحديد قيمة المخصص على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي لم تزد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي بها، يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً مع إجمالي دخل الفوائد. أما بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي زادت مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري، يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة مع إجمالي دخل الفوائد. وفيما يخص تلك التي تم تحديدها على أنها ذات قيمة ائتمانية منخفضة، يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة مع إجمالي دخل الفوائد على أساس قيمتها الصافية.

من حين لآخر، تختار الغرفة إعادة التفاوض بشأن شروط سداد الذمم التجارية المدينة المستحقة من العملاء الذين كان لديها سابقاً تاريخ تداول جيد معهم. تؤدي عمليات إعادة التفاوض هذه إلى تغييرات في توقيت المدفوعات بدلاً من التغييرات في المبالغ المستحقة، وبالتالي، يتم خصم التدفقات النقدية الجديدة المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، كما يتم الاعتراف بأي فرق ناتج عن ذلك بالمقارنة مع القيمة الدفترية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

3. أهم السياسات المحاسبية «يتبع»

تشتمل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المتضمنة في بيان المركز المالي للغرفة على ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة ونقد وأرصدة لدى البنوك.

ودائع قصيرة الأجل

تمثل الودائع قصيرة الأجل الأموال المودعة لدى المؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. إن الودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر وتصل لغاية اثني عشر شهراً من تاريخ إيداعها.

النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

المطلوبات المالية

تتكون المطلوبات المالية لدى الغرفة من ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين). يتم الإعتراف الأولي بهذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ويُعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)

يتم الاعتراف بالذمم التجارية الدائنة والأخرى (باستثناء منافع الموظفين) بالقيمة التي سوف يتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة سواءً تم أو لم يتم استلام فواتير بقيمتها من المورد.

المخصصات

تحتسب الغرفة باحتساب المخصصات حينما يكون لديها التزام نافع أو قانوني قائم يحتم عليها تحويل منافع اقتصادية للغير نتيجة لأحداث سابقة وأن يكون بالإمكان تقدير ذلك الإلتزام بشكل موثوق.

منافع نهاية الخدمة للموظفين

منافع قصيرة الأجل

إن منافع الموظفين قصيرة الأجل تقاس على أساس غير مخصص ويتم صرفها متى ما تم تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان لدى الغرفة إلتزام نافع أو قانوني قائم يحتم عليها دفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمات سابقة مقدمة من قبل الموظفين، وإذا ما كان بالإمكان تقدير هذا الإلتزام بدرجة كافية من الموثوقية.

منافع ما بعد التوظيف

يتم الاعتراف بمنافع الموظفين ومستحقات الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر وغيرها من المنافع قصيرة الأجل الناتجة عن خدماتهم على أساس الاستحقاق. وتساهم الغرفة في نظام التقاعد للموظفين البحرينيين والمدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين، إن هذا النظام التقاعدي محدد المنافع ويتم احتساب المساهمات التي تسددها الغرفة في النظام المذكور ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في السنة التي تتعلق بها. وبموجب هذا النظام التقاعدي فإن الغرفة لديها التزام قانوني قائم يحتم عليها سداد المساهمات عند استحقاقها، ولا يترتب على الغرفة التزام بسداد المنافع المستقبلية.

تدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الأجانب في الغرفة وفقاً لأحكام قانون العمل البحريني. وتقوم الغرفة باحتساب الإلتزامات المستحقة ذات الصلة ضمن المطلوبات على أساس سنوي.

التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الإعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وتحويلها إلى إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

3. أهم السياسات المحاسبية «يتبع»

عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

- أن تكون هناك موجودات محددة؛
- تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛ و
- أن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على إنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار بإستثناء:

- ▲ عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛ و
- ▲ عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الافتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- ▲ المبالغ المتوقع دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- ▲ السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛ و
- ▲ أي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- ▲ مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- ▲ التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛ و

- ▲ قيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

لاحقاً بعد القياس المبدئي للالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه اللاتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديريها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية للالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

3. أهم السياسات المحاسبية «يتبع»

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

▲ إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه:

▲ في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها، جراء إعادة التفاوض، زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات اضافية)، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛ و

▲ إذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية للالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا يتم رسملة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الياجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الإعتراف بالإيرادات

التزام الأداء وتوقيت الاعتراف بالإيرادات

تستمد الغرفة إيراداتها من تقديم الخدمات في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم تلك الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق على مدى فترة عقد الإيجار، كما تحتسب حوافز الإيجار كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيرادات الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار. بالنسبة للعقود ذات الأسعار الثابتة، يتم الاعتراف بالإيرادات بالاستناد إلى الخدمة الفعلية المقدمة حتى نهاية فترة إعداد التقرير كنسبة من إجمالي الخدمات التي سيتم تقديمها، لأن العميل يتلقى ويستخد المنافع في آن واحد.

تحديد سعر المعاملة

في حال العقود ذات الأسعار الثابتة، فإن العميل يدفع مبلغاً ثابتاً وفقاً لجدول المدفوعات. إذا تجاوزت قيمة الخدمات المقدمة المبلغ المدفوع، يتم الاعتراف بأصل العقد. أما إذا تجاوز المبلغ المدفوع قيمة الخدمات المقدمة، فيتم الاعتراف بالتزامات العقد.

تخصيص المبالغ للالتزامات الأداء

إن إيرادات الغرفة مستمدة من عقود ذات رسوم ثابتة، وبالتالي يتم تحديد مبلغ الإيرادات التي سيتم تحقيقها من كل عقد بالرجوع إلى تلك الرسوم الثابتة الواردة في ذلك العقد.

بالنسبة لجميع العقود، يوجد سعر ثابت للخدمة المراد تقديمها. ولذلك، هناك حاجة لممارسة الحكم بشكل محدود عند تخصيص سعر العقد لكل خدمة يتم تقديمها.

الإيرادات الأخرى

الإيرادات الأخرى تحتسب عند استحقاقها إلا إذا كان هناك شك في تحصيلها.

المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم احتساب المعاملات التي يتم إبرامها بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إبرام تلك المعاملات. إن المكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المثبتة بالعملة الأجنبية إلى الدينار البحريني، وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن البنود الغير نقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمثبتة بعملة أجنبية، يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة كما في تواريخ المعاملات الأولية. أما البنود الغير نقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والمثبتة بعملة أجنبية، فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة لها. إن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تحويل البنود الغير نقدية تتم معاملتها بما يتماشى مع الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للبيد.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من إدارة الغرفة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر على المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية، وعلى المبالغ المبينة للإيرادات والمصروفات خلال فترة إعداد التقرير. إن تحديد التقديرات يتطلب اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والظروف الإقتصادية القائمة والمتوقعة، وجميع المعلومات الأخرى المتاحة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن تلك التقديرات.

إن أهم المجالات التي تتطلب استخدام تقديرات الإدارة وافتراضاتها في هذه البيانات المالية تتعلق بما يلي:

▲ العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات؛

▲ تصنيف الإستثمارات؛

▲ التقييم العادل للإستثمارات؛

▲ قياس القيمة العادلة؛

▲ انخفاض قيمة الموجودات؛

▲ الاعتراف بالإيرادات؛

▲ تحديد مدة عقود الإيجار ومعجلات الفائدة على الاقتراض؛

▲ العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات؛

▲ الإجراءات القانونية؛

▲ فرضية المنشأة المستمرة؛ و

▲ الإلتزامات المحتملة.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات

يتم حساب الاستهلاك لآلات وممتلكات ومعجلات الغرفة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية. وتتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للآلات والممتلكات والمعدات بشكل دوري. إن المراجعة تتم بالاستناد إلى الوضع الراهن للموجودات والفترة المقدره التي سوف تستمر خلالها الموجودات المعنية في تحقيق المنفعة الاقتصادية للغرفة.

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقرر الإدارة عند امتلاك استثمار معين بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتم تصنيفه على أنه استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة. إن هذا التصنيف يعكس نية الإدارة فيما يخص كل استثمار ويخضع كل استثمار حسب تصنيفه لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على متطلبات ذلك التصنيف.

التقييم العادل للاستثمارات

تقوم الغرفة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات الغير مدرجة في أسواق مالية نشطة باستخدام التقييم المقدم من قبل مديري الصناديق وأساليب التقييم مثل طريقة تقييم صافي الموجودات المعدل، وأسعار أحدث المعاملات لاستثمارات مماثلة. ويتم تقدير القيمة العادلة في وقت معين على أساس ظروف السوق والمعلومات المتاحة عن الشركات المستثمر فيها.

إن هذه التقديرات ذات طبيعة ذاتية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الحكم، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. إن الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة. وأنه من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة القائمة، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات المستخدمة مما قد يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. وفي الحالات التي يتم فيها استخدام نماذج تقييم صافي الموجودات لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير صافي الموجودات من قبل مديري الصناديق بناءً على المعلومات المتاحة والنقاشات مع ممثلي إدارة الشركات المستثمر فيها، وبناءً على أحدث البيانات المالية المدققة المتاحة وحسابات الإدارة الغير مدققة.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة «يتبع»

قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة («التسلسل الهرمي للقيمة العادلة»):

▲ مدخلات من المستوى الأول:

الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس؛

▲ مدخلات من المستوى الثاني:

المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

▲ مدخلات من المستوى الثالث:

المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، وبعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم 28 المتمم لهذه البيانات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

اعتباراً من 1 يناير 2018، تقوم الغرفة على أساس تطليقي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالذمم التجارية المدينة والنقد وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة. تعتمد منهجية انخفاض القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. تطبق الغرفة النهج المبسط المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة لمدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي بالذمم التجارية المدينة.

كما في 31 ديسمبر 2019، في رأي الإدارة، هناك حاجة لتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 182.216 دينار بحريني (2018: 203.551 دينار بحريني). أما بالنسبة للنقد والأرصدة لدى البنوك، فقد بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 3.530 دينار بحريني (2018: 8.769 دينار بحريني)، في حين بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالودائع قصيرة الأجل 120.897 دينار بحريني (2018: 125.306 دينار بحريني).

الموجودات غير المالية الأخرى

بخلاف الموجودات المالية لدى الغرفة، فإن القيم الدفترية لموجوداتها أو وحدة توليد النقد لها، تتم مراجعتها في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الموجودات التي تولد تدفقات نقدية بحيث تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من الموجودات الأخرى. وفي حال وجود أي من هذه المؤشرات، يتم تقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد لموجودات معينة أو لوحددة توليد النقد هو عبارة عن قيمته العادلة أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر مطروحاً منها تكاليف البيع. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية أو وحدة توليد النقد لموجودات معينة عن المبلغ المقدر القابل للاسترداد. كما يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن خسائر انخفاض القيمة يتم عكسها فقط إذا كان هناك مؤشر على أنها لم تعد موجودة وكان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة «يتبع»

الإعتراف بالإيرادات

تمارس الغرفة الحكم عند تحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم الاعتراف بمعاملة الإيرادات في نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة من الزمن مع مراعاة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض

في حال كون الغرفة مستأجراً، فإن إدارة الغرفة تمارس الحكم عند تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة حقهم في خيارات الإيجار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار عند البدء وكذلك خلال مدة عقد الإيجار. وتتم مراجعة القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار بناءً على عناصر متغيرة معينة بالنسبة لمدفوعات الإيجار المستقبلية مثل المعدلات أو المؤشرات. إن مسألة تحديد معدلات الفائدة المتزايدة على الاقتراض المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار ومعدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات تتضمن تقديرات الإدارة إلى حد ما. إن أي تغييرات تطرأ على تقديرات الإدارة قد يكون لها تأثير على مدة وكذلك القيمة الدفترية لموجودات والتزامات عقود الإيجار.

العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات

يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على مدى عمرها الإنتاجي. يعتمد العمر الإنتاجي على تقديرات الإدارة للفترة التي من المتوقع أن تجني خلالها الغرفة إيرادات من هذه الموجودات، كما تتم مراجعة ذلك بشكل دوري لضمان استمرار ملاءمته. إن التغييرات التي تطرأ على التقديرات يمكن أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة بين القيمة الدفترية والمبالغ المحتسبة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في فترات معينة. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات لدى الغرفة على أساس القسط الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لحق استخدام الموجودات أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. وتقوم الإدارة بمراجعة العمر الإنتاجي لحق استخدام الموجودات بشكل دوري. تعتمد المراجعة على الوضع الحالي للموجودات والفترة المقدرة التي يتوقع أن تستمر خلالها الموجودات في تحقيق منافع اقتصادية للغرفة.

الإجراءات القانونية

تقوم الغرفة بالاعتراف بمخصص عندما يكون هناك إلتزام قائم نتيجة لأحداث سابقة، ومن المرجح أن يتم نقل منافع اقتصادية، ويمكن تقدير مبلغ تكاليف النقل بشكل موثوق. وفي الحالات التي لا يتم فيها استيفاء المعايير، قد يتم الإفصاح عن إلتزام محتمل في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. إن الإلتزامات الناشئة فيما يتعلق بالمطلوبات المحتملة التي تم الإفصاح عنها، أو تلك التي لم يتم الاعتراف بها في الوقت الحالي أو الإفصاح عنها في البيانات المالية من الممكن أن يكون له تأثير جوهري على المركز المالي للغرفة. يتطلب تطبيق هذه المبادئ المحاسبية على القضايا القانونية أن تقوم إدارة الغرفة باتخاذ قرارات حول مختلف المسائل الواقعية والقانونية الخارجة عن نطاق سيطرتها.

وتقوم الغرفة أيضاً بمراجعة القضايا القانونية القائمة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير، وذلك من أجل تقييم الحاجة إلى المخصصات والإفصاحات في بياناتها المالية. من بين العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن المخصصات طبيعة الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والإجراءات القانونية، والمستوى المحتمل للأضرار التي يتم تحديدها من قبل القضاء حيث تم رفع الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والتقدم المحرز في القضية (بما في ذلك التقدم المحرز بعد تاريخ البيانات المالية ولكن قبل إصدار هذه البيانات)، وآراء أو وجهات نظر المستشارين القانونيين، والخبرة في قضايا مماثلة وأي قرار تتخذه إدارة الغرفة فيما يتعلق بكيفية تعاطيها مع الدعاوى، والمطالبة أو التقييم.

فرضية المنشأة المستمرة

تقوم إدارة الغرفة بمراجعة المركز المالي على أساس دوري وتقوم بتقييم الحاجة إلى أي تمويل إضافي لمقابلة متطلبات رأس المال العامل، كما تقوم أيضاً بتقدير الأموال اللازمة لمواجهة اللتزامات عند استحقاقها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء يؤكدون على توفير الدعم المالي الكافي لتمويل متطلبات الغرفة لضمان استمرارها كمنشأة مستمرة.

الإلتزامات المحتملة

بحكم طبيعتها، تنشأ الإلتزامات المحتملة فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية. إن تقييم مثل هذه الإلتزامات المحتملة يتضمن ممارسة درجة عالية من الحكم والتقديرات لنتائج الأحداث المستقبلية.

5. ممتلكات وآلات ومعدات

الأراضي المملوكة	المباني	السيارات	أجهزة الحاسب الآلي	الأثاث والتراكيبات والمعدات المكتبية المجموع	
التكلفة					
2.407.819	2.618.128	21.196	656.155	1.103.577	في 31 ديسمبر 2017
-	15.324	-	44.484	26.161	الإضافات
2.407.819	2.633.452	21.196	700.639	1.129.738	في 31 ديسمبر 2018
-	10.379	20.299	9.199	30.238	الإضافات
2.407.819	2.643.831	41.495	709.838	1.159.976	في 31 ديسمبر 2019
الاستهلاك المتراكم					
-	1.254.953	14.414	580.103	1.037.487	في 31 ديسمبر 2017
-	132.819	1.598	42.457	23.750	الاستهلاك للسنة
-	1.387.772	16.012	622.560	1.061.237	في 31 ديسمبر 2018
-	47.494	3.724	40.632	26.345	الاستهلاك للسنة
-	1.435.266	19.736	663.192	1.087.582	في 31 ديسمبر 2019
صافي القيمة الدفترية					
2.407.819	1.208.565	21.759	46.646	72.394	في 31 ديسمبر 2019
2.407.819	1.245.680	5.184	78.079	68.501	في 31 ديسمبر 2018

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة المبنى الجديد والأرض التي تم تشييده عليها حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72% فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، أعادت إدارة الغرفة تقدير العمر الإنتاجي للمبنى الجديد، وخلصت إلى زيادته من 20 سنة إلى 40 سنة. لقد نتج عن هذا التغير في التقدير المحاسبي انخفاض في الاستهلاك المحتسب للسنة بمبلغ 87.209 دينار بحريني في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

6. عقارات استثمارية

	المبنى القديم		المبنى الجديد		المجموع
	المبنى القديم	المبنى	الأرض	المبنى	
التكلفة					
في 31 ديسمبر 2017	5.939.640	1.814.168	6.191.536	6.732.328	20.677.672
الإضافات	-	-	-	39.406	39.406
في 31 ديسمبر 2018	5.939.640	1.814.168	6.191.536	6.771.734	20.717.078
الإضافات	-	2.245	-	26.690	28.935
في 31 ديسمبر 2019	5.939.640	1.816.413	6.191.536	6.798.424	20.746.013
الاستهلاك المتراكم					
في 31 ديسمبر 2017	-	1.814.168	-	3.227.021	5.041.189
الاستهلاك للسنة	-	-	-	341.537	341.537
في 31 ديسمبر 2018	-	1.814.168	-	3.568.558	5.382.726
الاستهلاك للسنة	-	165	-	122.130	122.295
في 31 ديسمبر 2019	-	1.814.333	-	3.690.688	5.505.021
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2019	5.939.640	2.080	6.191.536	3.107.736	15.240.992
في 31 ديسمبر 2018	5.939.640	-	6.191.536	3.203.176	15.334.352

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة المبنى الجديد والأرض التي تم تشييدها عليها حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72% فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال السنة، قامت الغرفة بتقييم العقارات الاستثمارية من قبل مئمن عقاري مستقل والتي كانت قيمتها الدفترية 12.131.176 دينار بحريني (2018: 12.131.176 دينار بحريني) للأراضي و3.109.816 دينار بحريني (2018: 3.203.176 دينار بحريني) للمباني. بلغت القيمة السوقية المقدره للعقارات الاستثمارية 16.902.498 دينار بحريني (2018: 17.058.512 دينار بحريني).

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، أعادت إدارة الغرفة تقدير العمر الإنتاجي للمبنى الجديد، وخلصت إلى زيادته من 20 سنة إلى 40 سنة. لقد نتج عن هذا التغيير في التقدير المحاسبي انخفاض في الاستهلاك المحتسب بمبلغ 224.252 دينار بحريني في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تم تخصيص الاستهلاك للسنة على بنود المصروفات المبينة أدناه على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار) (إيضاح 22)	122.130	341.537
مصروفات المبنى القديم (إيضاح 21)	165	-
	122.295	341.537

7. حق استخدام الموجودات

مبنى مستأجر	
التكلفة	
عند تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كما في 1 يناير 2019 (إيضاح 2) والرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	59.569
الإطفاء المتراكم	
الإطفاء المحتسب للسنة وفي 31 ديسمبر 2019	2.906
القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2019	56.663

في 31 ديسمبر 2019، كان لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط بمبنى مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	
6.816.249	6.701.111	الرصيد الافتتاحي
-	83.064	الإضافات خلال السنة
1.036.081	32.074	مكاسب القيمة العادلة غير المحققة المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر
(5.603)	-	صافي التغير خلال السنة
7.846.727	6.816.249	الرصيد الختامي

تتمثل استثمارات الغرفة فيما يلي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	
2.986.305	2.429.953	أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية
4.860.422	4.386.296	صناديق مدارة
7.846.727	6.816.249	

إن الاستثمارات المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مثبتة بالعملة التالية:

العملة	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الدولار الأمريكي	4.860.422	4.386.296
الدينار البحريني	2.986.305	2.429.953
	7.846.727	6.816.249

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة على أسعار السوق المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، بينما تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/صكوك محلية سيادية.

9. ذمم تجارية مدينة وأخرى

العملة	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
ذمم إيجارات مدينة	604.789	424.349
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(182.216)	(203.551)
أرباح مستحقة	422.573	220.798
مبالغ مدفوعة مقدماً	473.476	270.752
رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة التجارة والصناعة والسياحة	269.135	58.919
	70.920	160.581
	1.236.104	711.050

إن التغيير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبين كالتالي:

العملة	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد الافتتاحي	203.551	62.788
أثر تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)	-	34.857
المخصص للسنة	-	105.906
عكس مخصص أُنقضى الغرض منه	(21.335)	-
الرصيد الختامي	182.216	203.551

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصول على ضمانات مقابل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة للذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة، كما في 31 ديسمبر على النحو التالي:

31 ديسمبر 2019	متأخرة لمدة 30-0 يوماً	متأخرة لمدة 60-31 يوماً	متأخرة لمدة 180-61 يوماً	متأخرة لمدة 360-181 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
معدل الخسارة المتوقعة	3.64%	0.43%	5.59%	20.43%	56.59%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	54.471	21.970	149.732	117.534	261.082	604.789
مخصص الخسارة	1.985	95	8.368	24.012	147.756	182.216

10. ودائع قصيرة الأجل

العملة	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
ودائع قصيرة الأجل	11.057.052	9.933.807

إن نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع قصيرة الأجل تتراوح ما بين 4% و5% سنوياً (2018: 2.7% و3.7% سنوياً). وتستحق هذه الودائع قصيرة الأجل خلال 360 يوماً أو أقل. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019 فيما يخص الودائع قصيرة الأجل بلغ 4.409 دينار بحريني (2018: 125.306 دينار بحريني).

11. استثمارات مضاربة

تتمثل استثمارات المضاربة في المبالغ المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تتعامل معها الغرفة، وتستحق خلال فترة تزيد عن 90 يوماً وتصل لغاية 360 يوماً. كما في 31 ديسمبر 2018، كانت استثمارات المضاربة تدر أرباحاً تتراوح ما بين 4% إلى 5% سنوياً. يتم تسجيل أرباح استثمارات المضاربة في نفس الفترة التي تستحق فيها تلك الأرباح. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يخص المضاربة كما في 31 ديسمبر 2018 قد بلغ 7.291 دينار بحريني.

12. نقد وأرصدة لدى البنوك

العملة	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك	2.442.115	1.750.963
نقد في الصندوق	988	2.320
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3.530)	(8.769)
	2.439.573	1.744.514

إن أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك لا تحتسب عليها فوائد.

13. الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الفائض المتراكم لدى الغرفة لغرض مواجهة الخطط التوسعية المستقبلية للغرفة. كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بلغ رصيد حساب الاحتياطي الرأسمالي 602.543 دينار بحريني (2018: 602.543 دينار بحريني).

14. احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء

يتمثل حساب احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء في المبالغ المستلمة المحتفظ بها من أجل أعمال مشاريع التوسعة والبناء لدى الغرفة. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ رصيد احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء 4.500.000 دينار بحريني (2018: 4.500.000 دينار بحريني).

15. احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

إن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات يشمل المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات والتي يتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر. كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات 2.522.707 دينار بحريني (2018: 1.486.626 دينار بحريني).

16. احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يتم تحويل أية مبالغ لحساب احتياطي الأعمال الخيرية حيث بلغ الاحتياطي 177.150 دينار بحريني (2018: 177.150 دينار بحريني).

17. التزامات عقود الإيجار

31 ديسمبر 2019	
59.119	التزامات عقود الإيجار عند تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) (إيضاح 2)
(4.950)	مدفوعات عقود الإيجار
4.040	مصرفات الفوائد
58.209	في 31 ديسمبر
(1.458)	ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار
56.751	الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار

تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:

31 ديسمبر 2019	
5.400	أقل من سنة واحدة
21.600	ما بين سنة وخمس سنوات
78.300	أكثر من خمس سنوات
105.300	مجموع التزامات عقود الإيجار غير المخصصة

18. منافع نهاية الخدمة للموظفين**الموظفون البحرينيون**

إن المساهمات التي قامت بها الغرفة فيما يتعلق بنظام التقاعد للمواطنين البحرينيين المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بلغت 163.259 دينار بحريني (2018: 146.724 دينار بحريني)

الموظفون الأجانب

إن التغير في الإلتزام المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة والذي ينطبق على الموظفين الأجانب مبين كالتالي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	
16.223	11.715	الرصيد الافتتاحي
4.807	4.758	المستحقات للسنة
(6.849)	(250)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
14.181	16.223	الرصيد الختامي
89	81	عدد الموظفين العاملين بالغرفة

19. ذمم تجارية دائنة وأخرى

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	
293.822	106.527	ذمم تجارية دائنة
22.374	-	إيرادات مؤجلة
173.323	204.393	مخصص رواتب اجازات الموظفين وتذاكر السفر
796.111	333.306	مصرفات مستحقة ومطلوبات أخرى
1.285.630	644.226	

يتم سداد الذمم التجارية الدائنة بشكل عام في غضون 30 إلى 60 يوماً من تاريخ فاتورة المورد، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني.

20. إيرادات ورسوم تحصيل الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً. يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة التجارة والصناعة والسياحة («الوزارة») مقابل رسوم تحصيل. بلغت رسوم الاشتراكات 1.047.940 دينار بحريني (2018: 984.050 دينار بحريني)، في حين أن رسوم تحصيل الاشتراكات قد بلغت 209.512 دينار بحريني (2018: 196.710 دينار بحريني)، وفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم خلال العام 40.987 عضواً (2018: 38.660 عضواً).

23. إيرادات الإستثمارات والودائع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	
441.999	535.530	إيرادات الفوائد البنكية
108.108	130.012	أرباح أسهم
232.264	289.244	أرباح صناديق مدارة
782.371	954.786	

24. إيرادات أخرى

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	
-	38.274	عكس مخصص خسائر ائتمانية متوقعة انتفى الغرض منه
3.700	3.300	إيرادات المناقصات
16.664	44.938	إيرادات متنوعة
20.364	86.512	

25. تكاليف الموظفين

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	
1.299.546	1.392.879	الرواتب والأجور
146.724	163.259	مصرفات التأمينات الإجتماعية
79.433	100.502	مصرفات التأمين الصحي للموظفين
81.265	58.104	مكافآت المتقاعدين
10.076	20.347	مصرفات أخرى
6.020	14.933	مكافآت الموظفين
16.160	14.310	مصرفات التوظيف
24.037	13.453	مصرفات الدورات التدريبية
4.758	4.807	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1.668.019	1.782.594	

21. إيرادات ومصرفات المبنى القديم

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	
		إيرادات المبنى القديم
		إيجارات المبنى
87.875	41.324	خدمات الإيجارات
3.244	250	إيجار مواقف السيارات
2.004	60	إيجار القاعات والإعلانات
10.800	8.400	مجموع الإيرادات
103.923	50.034	
		مصرفات التشغيل للمبنى القديم
		الرواتب والإجازات والحقوق
(7.439)	(6.813)	مصرفات الكهرباء والماء
(27.291)	(24.209)	مصرفات صيانة المصاعد والتكييف
(7.265)	(3.552)	مصرفات الصيانة والتنظيف
(6.408)	(5.745)	الإستهلاك (إيضاح 6)
-	(165)	مصرفات التأمين
(684)	(644)	مصرفات أخرى
(710)	(1.091)	مجموع المصروفات
(49.797)	(42.219)	صافي الإيرادات من المبنى القديم
54.126	7.815	

22. إيرادات ومصرفات المبنى الجديد (بيت التجار)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	
		إيرادات المبنى الجديد
		إيجارات المبنى
		خدمات الإيجارات
512.572	520.044	إيجار مواقف السيارات
51.107	51.674	مجموع الإيرادات
12.450	11.910	
576.129	583.628	
		مصرفات التشغيل للمبنى الجديد
		مصرفات الحراسة والأمن
(35.802)	(30.539)	مصرفات الكهرباء والماء
(50.152)	(51.245)	مصرفات التنظيفات
(22.979)	(22.183)	مصرفات التأمين
(3.336)	(2.913)	مصرفات التكييف
(75.586)	(21.795)	مصرفات المصاعد
(15.646)	(14.539)	مصرفات أجهزة الإنذار والحريق
(4.533)	(4.490)	مصرفات الصيانة
(32.535)	(50.966)	مصرفات أخرى
(8.958)	(6.534)	الإستهلاك (إيضاح 6)
(341.537)	(122.130)	مجموع المصروفات
(591.064)	(327.334)	صافي الإيرادات/(الخسائر) من المبنى الجديد
(14.935)	256.294	

26. مصروفات عمومية وإدارية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	
81.873	58.483	مصروفات خدمات مهنية
48.312	13.423	مصروفات القرطاسية والمطبوعات
47.866	23.483	مصروفات الدراسات والاستشارات الإقتصادية
42.112	32.767	مصروفات إعلانات
34.563	36.002	مصروفات البريد والهاتف والفاكس والإنترنت
32.291	31.647	مصروفات الحاسوب
30.157	28.700	مصروفات كهرباء وماء
27.850	-	مصروفات تغيير هوية الغرفة
23.682	41.979	مصروفات أخرى
19.261	18.148	مصروفات مكتب الغرفة
9.645	9.959	مصروفات تنظيفات
9.120	59.059	تبرعات
1.769	1.589	رسوم اشتراكات
-	4.200	مصروفات مركز الإتصالات
408.501	359.439	

27. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر، أو عندما يمارس نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. يندرج ضمن الأطراف ذات العلاقة كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا، وأفراد أسرهم المقربين، وتلك المنشآت الأخرى التي تكون لدى الغرفة أو أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا وأفراد أسرهم المقربين القدرة على ممارسة نفوذ مؤثر فيها أو يمكن أن تتأثر بشكل جوهري من قبل تلك الأطراف. إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مصرحة من قبل الإدارة وتم إبرامها على أساس تجاري منصف.

فيما يلي ملخص للأرصدة والمعاملات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

الأرصدة مع الأطراف ذات علاقة	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	7.982	5.889
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	13.315	10.304
المعاملات مع الأطراف ذات علاقة	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية	124.370	83.957
مخصصات المشاركات والإدارة العليا	22.903	25.666
شراء سلع وخدمات- شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	85.667	57.295
إيرادات إيجارات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	63.629	46.373

28. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، واستثمارات مضاربة، وذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وذمم تجارية دائنة وأخرى بإستثناء منافع الموظفين. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الإعترااف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إدارة حقوق الأعضاء

إن الهدف الأساسي من إدارة حقوق الأعضاء لدى الغرفة يتمثل في التأكد من المحافظة على نسبة كافية لتدعيم أعمالها وتعزيز عوائد الأعضاء.

تقوم الغرفة بإدارة هيكل حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018.

إن الغرفة تقوم بمراقبة حقوق الأعضاء عن طريق استخدام نسبة المديونية، وهي عبارة عن صافي المديونية مقسوماً على مجموع حقوق الأعضاء مضافاً إليه صافي المديونية. تضم الغرفة ضمن صافي المديونية الذمم التجارية الدائنة والأخرى مخصوماً منها النقد والأرصدة لدى البنوك. أما حقوق الأعضاء فتتضمن الفائض المتراكم والإحتياطيات الأخرى المنسوبة للأعضاء.

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	
1.285.630	644.226	ذمم تجارية دائنة وأخرى
(2.439.573)	(1.744.514)	ناقصاً: نقد وأرصدة لدى البنوك
(1.153.943)	(1.100.288)	صافي الفائض
40.276.274	38.757.495	مجموع حقوق الأعضاء
39.122.331	37.657.207	مجموع حقوق الأعضاء وصافي المديونية
-	-	نسبة المديونية

كما في 31 ديسمبر 2019 و2018، لا يوجد لدى الغرفة صافي مديونية، وعليه لم يتم احتساب نسبة المديونية.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشؤون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشؤون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

- ▲ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ▲ ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
- ▲ وودائع قصيرة الأجل
- ▲ استثمارات مضاربة
- ▲ نقد وأرصدة لدى البنوك
- ▲ ذمم تجارية دائنة وأخرى بإستثناء منافع الموظفين

28. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر «يتبع»

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفتتها كما في 31 ديسمبر 2019:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
	7.846.727	-	-
	-	966.969	-
	-	11.057.052	-
	-	2.439.573	-
	7.846.727	14.463.594	-
المطلوبات المالية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		
		1.089.933	
		1.089.933	

ويوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفتتها كما في 31 ديسمبر 2018:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
	6.816.249	-
	-	652.131
	-	9.933.807
	-	1.072.709
	-	1.744.514
	6.816.249	13.403.161
المطلوبات المالية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	
		439.833
		439.833

28. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر «يتبع»

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية في ميعاد استحقاقها مما يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة والتدفقات النقدية التعاقدية لاستثمارات الديون المدرجة بالتكلفة المطفأة، وكذلك التعرضات الائتمانية للعملاء، بما في ذلك الذمم المدينة غير المسددة. يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية والودائع قصيرة الأجل وودائع المضاربة لدى بنوك محلية وغير محلية تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة. كما أن استثمارات الغرفة محتفظ بها لدى بنوك تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة وشركات أخرى مدرجة في أسواق الأوراق المالية. إن تركيزات مخاطر الائتمان فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة محدودة بسبب العدد الكبير للعملاء. تطبق الغرفة المنهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالنسبة لجميع الذمم التجارية المدينة. علاوة على ذلك، تعتبر استثمارات الدين بالتكلفة المطفأة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. بسبب هذه العوامل، تعتقد الإدارة بأنه لا توجد مخاطر ائتمان إضافية على المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر الناتجة من عدم تحصيل ذمم الإيجارات المدينة لدى الغرفة.

لا تقوم الغرفة بالدخول في عقود مشتقات مالية من أجل إدارة مخاطر الائتمان، على الرغم من أنه في بعض الحالات المحدودة، قد تتخذ الغرفة خطوات لتخفيف هذه المخاطر إذا كانت متركزة بشكل كافٍ. وتمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لتعرض الغرفة لمخاطر الائتمان. ويوضح البيان التالي الإفصاحات الكمية لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية.

31 ديسمبر 2019		
الموجودات المالية	القيمة الدفترية	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر
ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	966.969	966.969
ودائع قصيرة الأجل	11.057.052	11.057.052
نقد وأرصدة لدى البنوك	2.439.573	2.442.115
مجموع الموجودات المالية	14.463.594	14.466.136

31 ديسمبر 2018		
الموجودات المالية	القيمة الدفترية	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر
ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	652.131	652.131
ودائع قصيرة الأجل	9.933.807	9.933.807
استثمارات مضاربة	1.072.709	1.072.709
نقد وأرصدة لدى البنوك	1.744.514	1.750.963
مجموع الموجودات المالية	13.403.161	13.409.610

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن كل من الودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة يدرون عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 4% و5% سنوياً (2018): تتراوح ما بين 2.7% و5% سنوياً. وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة. إن التأثير الإفتراضي على الأرباح عند زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية سيبلغ حوالي 110.571 دينار بحريني (2018: 110.065 دينار بحريني).

28. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر «يتبع»

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الغرفة لصعوبة في توفير الأموال اللازمة لسداد الإلتزامات المصاحبة للأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع موجودات مالية معينة بالسرعة المناسبة وبقيمة تقارب قيمتها العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمراقبة مخاطر السيولة على أساس منتظم للمساعدة في التأكد من توافر الأموال الكافية من أجل الوفاء بجميع الإلتزامات عند استحقاقها.

يبين الجدول التالي الإستحقاقات التعاقدية (تمثل التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصوصة) للمطلوبات المالية غير المشتقة على أساس أقرب تاريخ يمكن أن يطلب من الغرفة أن تقوم فيه بتسديد المدفوعات.

في 31 ديسمبر 2019	أقل من سنة	المجموع
أدوات مالية غير معرضة للفائدة	1.089.933	1.089.933
في 31 ديسمبر 2018	أقل من سنة	المجموع
أدوات مالية غير معرضة للفائدة	439.833	439.833

مخاطر الأسعار هي مخاطر تعرض الغرفة للتغيرات في أسعار الأوراق المالية المدرجة في الأسواق النشطة بسبب الاستثمارات التي تحتفظ بها الغرفة والمصنفة في بيان المركز المالي كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر. تدير الغرفة هذه المخاطر من الاستثمار في أوراق مالية مدرجة عن طريق تنويع محفظتها. ويتم تنويع المحفظة وفقاً للحدود التي وضعتها الغرفة.

إن تحليل حساسية القيمة العادلة للإستثمارات موضح على النحو التالي:

الوصف	مقدار التغير		التأثير على حقوق الأعضاء
	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	
موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	+/- 5%	149.315	121.498

المخاطر السوقية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الأسهم. ترافق الغرفة عن كثب قوى ومتغيرات السوق وتقوم بتعديل الاستراتيجية بشكل مناسب للحد من المخاطر السوقية.

مخاطر العملة هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في القيمة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تحتفظ بها الغرفة، مثبتة بشكل رئيسي بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. إن معاملات الغرفة بالعملات الأجنبية يتم إبرامها بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي واللذين يرتبطون بشكل فعال بالدولار الأمريكي. وعليه، تم تقييم احتمالية تعرض الغرفة لمخاطر العملة من قبل الإدارة بأنها ضئيلة.

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشؤون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم الحصول عليه لبيع موجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

28. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر «يتبع»

إن الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تشمل الذمم التجارية المدينة والأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، والنقد والأرصدة لدى البنوك، واستثمارات المضاربة، والودائع قصيرة الأجل، والذمم التجارية الدائنة والأخرى بإستثناء منافع الموظفين. ترى الإدارة أنه ونظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه الأدوات المالية، فإن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2019.

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنباً إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

موجودات غير مالية	القيمة العادلة في 31 ديسمبر	مستوى التسلسل الهرمي	وسائل التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية	المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة	العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة
عقارات استثمارية	15.240.992 (2018: 15.334.352)	المستوى الثاني	تقارير تقييم من جهات مستقلة.	علاقة إيجابية بين معدلات السوق والقيم العادلة.	
أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية	2.986.305 (2018: 2.429.953)	المستوى الأول	أسعار الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية.	لا ينطبق.	لا ينطبق.
صناديق مدارة	4.860.422 (2018: 4.386.296)	المستوى الثاني	تقييم صافي الموجودات والتقييم المقدم من قبل مديري الصناديق.	الإيرادات المتوقعة ومعدلات نمو الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار معرفة الإدارة وخبرتها بظروف السوق المتعلقة بتوجهات مجالات الأعمال المماثلة.	كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

يوضح الجدول التالي التسوية بين الرصيد الافتتاحي والختامي للقيمة العادلة للأدوات المالية التابعة لمدخلات المستوى الثاني:

صناديق مدارة	
31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد الافتتاحي	4.424.757
مكاسب/(خسائر) القيمة العادلة غير المحققة	(38.461)
صافي التغير خلال السنة	-
الرصيد الختامي	4.386.296

29. الأحداث بعد فترة إعداد التقرير

لم تقع أية أحداث هامة بعد 31 ديسمبر 2019 وقبل تاريخ اعتماد البيانات المالية والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على هذه البيانات المالية.